مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

٤٣٢١ الجلسة

الجمعة، ١٨ أيار/مايو ٢٠٠١، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد كننغهام	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	أوكرانيا	السيد كروخمال
	أيرلندا	السيد راين
	بنغلاديش	السيد أحسان
	تونس	السيد بن يوسف
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيدة لي
	الصين	السيد شن غوفانغ
	فرنسا	السيد دوتريو
	كولومبيا	السيد فرانكو
	مالي	السيد كاسى
	موريشيوس	السيد لتونا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد إلدون
	النرويج	السيد كولبي

جدول الأعمال

الحالة في تيمور الشرقية

تقرير الأمين العام المرحلي عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (S/2001/436)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور الشرقية

التقرير المؤقت للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية (S/2001/436)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلِّغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي استراليا وإندونيسيا والبرازيل والبرتغال وجمهورية كوريا والسويد وكندا ونيوزيلندا واليابان يطلبون فيها دعوهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة ويتزلي (استراليا)، والسيد ويدودو (إندونيسيا)، والسيد فونسيكا (البرازيل)، والسيد بريتو (البرتغال)، والسيد سان جون - يونغ (جمهورية كوريا)، والسيد سكوري (السويد)، والسيد هاينبيكر (كندا)، والسيد ماكاي (نيوزيلندا)، والسيد أكاساكا (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حال عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلم.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد العنابي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حال عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد زانانا غوسماو، رئيس المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، وإلى السيد خوسيه راموس - أورتا، عضو الحكومة الانتقالية لتيمور الشرقية المسؤول عن الشؤون الخارجية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد غوسماو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وأدعو السيد راموس - أورتا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2001/436، وهي تتضمن التقرير المؤقت للأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

وأود أن أرحب بالنيابة عن جميع أعضاء المجلس بمشاركة زانانا غوسماو وهوزيه - هورتا في هذه الجلسة. وقد تكلم المجلس عن مفهوم التيمورية، وتتجلى تلك العملية على نحو ملموس في الاستماع مباشرة إلى كل منهما، حيث نمضي فيها خطوة أبعد مما فعلنا في شهر

كانون الثاني/يناير، حين شارك السيد راموس - هورتا مع سيرجيو فييرا دي ميلو في مناقشة المجلس التي أدت إلى اتخاذ قرار بتمديد ولاية الإدارة الانتقالية.

ثمة أصوات تيمورية شرقية أخرى لها أهميتها، ومنها أصوات زعماء الأحزاب السياسية المسجلة حديثاً. وسيكون من المهم أن تكفل البعثة نقل آراء أهل تيمور الشرقية بكل أنواعها إلى المجلس، ولا سيما في فترة ما بعد الانتخابات. ونتطلع إلى الترحيب قريباً بمشاركة تيمور الشرقية في المجلس، لا في إطار المادة ٣٩، بل بوصفها عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة.

ولعلي أشير في هذا الصدد إلى أن أعضاء المجلس قد وافقوا على أن يتكلم السيد غوسماو والسيد راموس - هورتا قبل إعطاء الكلمة لأعضاء المجلس والدول الأخرى غير الأعضاء. وحيث أن أمامنا برنامج حافل علينا الانتهاء منه في فترة محدودة، سنحاول أن نلتزم السرعة في العمل.

أعطي الكلمة للسيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات السلام.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): يغمرني شعور بالتواضع العميق وأنا أتكلم اليوم، وذلك لأننا مهما حاولنا أن نتعلم عن الحالة في تيمور الشرقية وأن نلمّ بشأنها فلن تبلغ معرفتنا بها قدر ما يعرفه زملاؤنا القادمون من تيمور الشرقية. ولهذا السبب فإن من دواعي سروري بصفة خاصة أن ينضم إلينا هذا الصباح زانانا غوسماو وهوزيه راموس - هورتا، وأن تتاح لهما الفرصة لإحاطة المجلس بنفسيهما عن الكيفية التي يريان بها الحالة في تيمور الشرقية.

ومعروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام المؤرخ ٢ أيار/مايو، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٣٨ (٢٠٠١) المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير. وبموجبه قرر المجلس تمديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية حتى ٣١ كانون الثاني/يناير من العام القادم. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ تقريراً عن تنفيذ هذه الولاية، وأن يُضمّنه بصفة خاصة تقييمات عسكرية وسياسية للحالة على أرض الواقع وما يترتب على تلك التقييمات من آثار في حجم الإدارة الانتقالية وهيكلها ونشرها.

ويغطي التقرير آخر التطورات التي جرت في فترة التحول السياسي، وقد طرأ منذ نشره عدد من التطورات أود أن أتطرق إليها بإيجاز.

وقد عيّن الأمين العام، بموجب أحكام لائحة الإدارة الانتقالية لانتخاب المجلس التأسيسي أعضاء لجنة الانتخاب المستقلة وتقدمت خمسة أحزاب سياسية حتى الآن للتسجيل من أجل المشاركة في الانتخاب. أما أبناء تيمور الشرقية الذين قامت وحدة تسجيل المدنيين التابعة للإدارة الانتقالية بتسجيلهم في قوائم الانتخاب فيبلغ عددهم اليوم زهاء ٠٠٠ ٣٩٠ شخص. وقد طرأت بعض صعوبات تقنية، لعل أعضاء المجلس على علم بها، ولكن معدات إضافية قد وصلت وتعمل الإدارة على قدم وساق لإنجاز عملية التسجيل بحلول الموعد المحدد لذلك في ٢٠ حزيران/يونيه تمكيناً لإجراء عملية الاقتراع في الموعد المتوقع لها وهو ٣٠ آب/أغسطس.

وعلى الجانب الاقتصادي، يشمل التقرير التطورات الرئيسية في إصلاح الاقتصاد والهياكل الأساسية. ومن ثم لن أكررها. وأكتفي بالقول، فيما يتعلق باستغلال موارد الزيت والغاز في بحر تيمور، بأنه قد أجريت مع حكومة استراليا مباحثات مفيدة للغاية في

بداية هذا الشهر. وجرت هذه المباحثات بروح بنّاءة. وتقرر إجراء الجولة القادمة في ديلي في وقت لاحق من الشهر الحالي، وعندئذ سيبدأ العمل في إعداد نص لمعاهدة.

وأود أن أتطرق بإيجاز إلى مسألة اللاجئين. فالزيارات التي اضطلع بها رئيس موظفي الإدارة الانتقالية إلى أربعة مخيمات للاجئين في تيمور الغربية في الفترة من ٩ إلى ١١ نيسان/أبريل هي التطورات الرئيسية التي يغطيها التقرير، ولكن يؤسفني أن أبلغ المجلس بعدم إحراز أي تقدم ملموس في تسوية حالة اللاجئين من ذلك الحين. والمباحثات مستمرة بين الإدارة والسلطات الإندونيسية، وقد أخطرت هذه السلطات الإدارة الانتقالية بعزمها القيام بتسجيل للاجئين في تيمور الغربية على مدى يوم واحد في شهر حزيران/يونيه. وكان من المقرر إجراء هذا التسجيل في الشهر الحالي، كما يذكر الأعضاء، غير أنه قد تأجل الآن إلى الشهر القادم.

وفي الجلسة الماضية التي عقدها مجلس الأمن بشأن تيمور الشرقية في ٥ نيسان/أبريل، تعهدت بالعودة إلى مسألة اختطاف التيموريات الشرقيات وإرسالهن إلى تيمور الغربية. ويقدّر أعضاء المجلس مدى صعوبة الحصول على معلومات ملموسة في غياب أي وجود دولي دائم في تيمور الغربية عقب جرائم القتل الوحشية التي ارتكبت ضد ثلاثة من العاملين في مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وفي ظل استمرار وجود المليشيات. وقد حاولت منظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الإندونيسية القائمة برصد المخيمات جمع معلومات عن هذه الحالات، ولكن سبل وصولها إلى المخيمات محدودة، وعندما يتم اتصال مع النساء تتردد الكثيرات منهن في الكلام. وتبقى أغلب الحالات طي الكتمان إلى أن تعود امرأة إلى تيمور الشرقية وتتقدم بشكوى. ولا تزال في تيمور الغربية امرأة واحدة من بين حالات الاختطاف أو الاغتصاب التي تعكف وحدة الجرائم الخطيرة التابعة للإدارة الانتقالية على التحقيق فيها حالياً. وتسعى الإدارة الانتقالية لمتابعة هذه المسألة خلال المفاوضات الثنائية التي ستجريها مع الحكومة الإندونيسية بشأن المسائل المعلقة. وقد استؤنفت هذه المفاوضات في الواقع الأسبوع الماضي.

ويشير الأمين العام في تقريره إلى المرسوم الذي أصدره الرئيس واحد في ٢٤ نيسان/أبريل، بإنشاء محكمة مخصصة للتعامل مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية، ستمكّن من البدء في أولى المحاكمات الإندونيسية. بيد أن المرسوم يقصر ولاية المحكمة على الأعمال المرتكبة بعد الاقتراع الذي أجري في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩، مستبعداً بذلك المحاكمة على الفظائع التي ارتكبت في وقت سابق. وقد حث السيد فييرا دي ميلو السلطات الإندونيسية على إعادة إصدار المرسوم المذكور بدون القيود الزمنية.

وفي ٤ أيار/مايو، أصدرت محكمة في جاكارتا أحكاماً تتراوح بين ١٠ أشهر وبين ٢٠ شهراً على ستة رجال فيما يتعلق بقتل ثلاثة من موظفي مفوضية شؤون اللاجئين في تيمور الغربية يوم ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتلقى المجتمع الدولي هذه النتيجة بالدهشة وعدم التصديق. ومن الواضح بالنظر إلى جسامة تلك الجرائم أن هذه لا يمكن أن تكون الكلمة الأخيرة. وقد أُبلغنا بعد ذلك بأن المدعي العام الإندونيسي قد استأنف الحكم.

وبناء على طلب المجلس، يتناول التقرير مسألة الأمن. والحالة الأمنية جيدة حالياً على وجه العموم، ولكن التقرير يحدد أيضاً بعض المخاطر، سواء داخلية أم

خارجية، وخاصة لاقتراب فصل سياسي يتسم بالانفعال والحساسية، وسيختتم بتكوين أول حكومة لتيمور الشرقية المستقلة. ونظراً لعدم استقرار المستقبل الأمني، يخلص الأمين العام في تقريره إلى أنه سيكون من الحكمة الإبقاء على العنصر العسكري التابع للإدارة الانتقالية في شكله الحالي بصفة أساسية إلى أن توطد حكومة تيمور الشرقية أقدامها. وسيُبقي الأمين العام هذه المسألة قيد الاستعراض، وسيقترح إجراء أية تعديلات تستدعيها الحالة.

أما فيما يتعلق بوجود الأمم المتحدة بعد الاستقلال، فالتخطيط جارٍ في ديلي، التي أنشئ فيها فريق عامل لهذا الغرض. ويعكف هذا الفريق العامل منذ عدة أسابيع على إعداد الخطط المناسبة. وهنا في المقر، بدأت فرقة عمل متكاملة تابعة للبعثة أيضاً أعمالها في دعم وتكميل المهام التي يقوم بها الفريق العامل في ديلي وتفعيل التنسيق فيما بين المنظمات المعنية. وقد زار فريق من الخبراء تيمور الشرقية لاستعراض أصول الإدارة الانتقالية وتحديد نفعها وإمكانية التصرف فيها. واتخذت خطوة أخرى بتعيين أحد كبار مسؤولي الأمم المتحدة لتنسيق التخطيط فيما بين مقر الأمم المتحدة والميدان. وسوف يسافر هذا المسؤول إلى تيمور الشرقية في الأسبوع القادم. وسوف يوفر مؤتمر المانحين المقرر عقده في كانبرا – استراليا، في منتصف حزيران/يونيه أيضاً فرصة لاستعراض هذا العمل قبل إعداد التقرير القادم إلى مجلس الأمن، المقرر تقديمه في نهاية تموز/يوليه.

وختاماً، الأمين العام مدرك للشواغل التي تساور الدول الأعضاء بشأن مستوى الموارد الملتزم به لهذه العملية. بيد أنه يدرك أيضاً المسؤولية الشاملة التي تتحملها الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. وهو لذلك يحبذ انتهاج نهج متّئد يسعى لضمان الاستثمار الكبير الذي وضعه المجتمع الدولي في مستقبل تيمور الشرقية. وسيتيح التقرير الذي سيقدمه في نهاية تموز/يوليه فرصة أخرى لاستعراض الحالة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود الآن أن أعطي الكلمة للسيد غوسماو، رئيس المجلس الوطني للمقاومة التيمورية.

السيد غوسماو (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكرك يا سيدي الرئيس على منحي شرف مخاطبة المجلس، متيحاً لنا بذلك فرصة لنعرض على المجلس بعض الشواغل الرئيسية التي تساورنا في هذه المرحلة من العملية الانتقالية في تيمور الشرقية.

ثمة ثلاث مسائل يثيرها المجلس بصفة متكررة. ونسترعي اهتمام المجلس إلى هذه المسائل لأنها لم تجد حلاً لها بعد وما زالت جديرة باهتمامنا وانشغالنا. وتتمثل تلك المسائل في العدالة والمصالحة، والحالة الأمنية، واحتمالات التنمية بصفة عامة.

وكثيراً ما تُسأل قيادة تيمور الشرقية عن موقفها من مساءلة مقترفي الجرائم التي ارتُكبت في عام ١٩٩٩، سواء قبل المشاورات الشعبية التي نظمتها الأمم المتحدة أو بعدها. وكنا نقول في كل مرة إن العدالة والمصالحة عنصران في عملية لابد من استمرارهما جنباً إلى جنب. ويشاطرنا المجتمع الدولي هذه المسؤولية على قدم المساواة. فقد سببت الجرائم التي ارتكبت في تيمور الشرقية حزناً لا يوصف ومعاناة كبيرة وآلاماً لا تنتهي لأطفال بلدنا ونسائه ورجاله قبل غيرهم. بيد أنها شكلت أيضاً إهانة للمجتمع الدولي، الذي كان ملتزماً بالفعل بعملية التشاور وآخذاً في التعبئة من أجل تمكين شعبنا من اختيار مستقبله بحُرية. ونرى لذلك أن المسؤولية الرئيسية في إرساء العدالة ينبغي أن تقع على

عاتق المجتمع الدولي، بينما نضطلع نحن معشر التيموريين الشرقيين بالمسؤولية عن عملية المصالحة ونركّز جهودنا عليها.

وقد أبدى المجتمع الدولي، بل وأهل تيمور الشرقية، تفهّماً حيال إندونيسيا وأتاحا لها الفرصة تلو الفرصة لتنفيذ ما وعدت به مراراً، ألا وهو معاقبة مرتكبي أعمال العنف. ومن دواعي الأسف أن الاستجابة لم تكن مرضية حتى اليوم، كما يتبين من الأحكام المروّعة التي صدرت على قاتلي موظفي مفوضية شؤون اللاجئين الثلاثة المعترفين بجريمتهم.

ونودّ أن نؤكّد مجدداً أمام المجلس أننا ما زلنا نلتزم بعملية المصالحة التزاماً شديداً. وقد عقد اجتماع مع زعماء الفصائل المؤيدة للحكم الذاتي الأسبوع الماضي في بالي، وسيعقد اجتماع آخر الأسبوع القادم في تيمور الشرقية. وقد لوّحنا بغصن الزيتون فترة من الزمن، وسنواصل التلويح به؛ لأننا ندرك أنها ستكون عملية طويلة الأمد. بيد أننا نرى أن الاستقرار الذي نحن في أمسّ الحاجة إليه في تيمور الشرقية سيواجه صعوبات عظيمة ما لم ننتهِ بتلك العملية إلى النجاح.

ونرى أن الحالة الأمنية في تيمور الشرقية تحت السيطرة في الوقت الراهن. غير أنه يجب التفرقة تفادياً للارتباك بين العنف والتجاوزات التي ترتكب حالياً في تيمور الشرقية وبين عمليات التسلل والهجمات التي تشن على خط الحدود. فهذان النوعان من الحالات الأمنية يختلفان في طابعهما وأسبابهما اختلافاً كبيراً. وأحدهما كثيراً ما يجري نقل أنبائه بنبرة درامية؛ ولكن الإحصاءات والتحليلات الرسمية للشرطة المدنية تبرهن بسهولة على أن مستوياته أقل لفتاً للأنظار مما هي في الغالبية العظمى من العواصم في أرجاء العالم. ولا شك في أن الحالة الاجتماعية الاقتصادية الراهنة للسكان هى من العوامل الحاسمة المسهمة في ذلك.

أما الحالة على الحدود فمسألة مختلفة تماماً. إذ تواصل جماعات الميليشيات سيطرتها على اللاجئين الباقين في تيمور الغربية وتحكّمها فيهم دون أن تخشى عقاباً. وما زالت الإغارات وعمليات التسلل تجري عبر خط الحدود المشترك، وقد حدثت خمس حالات جديدة منذ فترة قصيرة جداً. وبعد عام ونصف العام من الأمل في إحداث تغيير، يلزم اتخاذ إجراء صارم. وهذا من الشواغل الرئيسية التي تشغلنا جميعاً، بالنظر إلى الأثر الذي ما برح يحدثه في الإخلال باستقرار العملية التي نحن بصددها.

ونحن نسعى لأن تكون لنا مع إندونيسيا علاقات حسن جوار، تستند إلى الاحترام والتفاهم المتبادل. وكثيرا ما عقدت القيادة التيمورية الشرقية اجتماعاتها في جاكارتا مع أعضاء الحكومة الإندونيسية والمؤسسات الأخرى بهدف تطبيع هذه العلاقات، ورأب الصدع، ونيل الثقة والتفاهم والاحترام المتبادل. ونود كذلك أن نقول إن هذا سيستمر، لأن البلدين كليهما بحاجة الى السلام والاستقرار، وكلا الشعبين يستحقان التنعم بهما. ونحن واثقون بأن الحكومة الإندونيسية تفهم أننا، كبلد صغير قليل السكان، لا نشكل أي تهديد للبلدان المجاورة، فضلا عن أننا ملتزمون بشكل تام ببناء علاقة جديدة مع التطلع الى المستقبل مع جيراننا.

وفي هذا الصدد أود أن ألتمس من أعضاء مجلس الأمن أن يواصلوا مؤازرتهم لتيمور الشرقية. إننا ندرك ضخامة المطالب المفروضة على المجلس بسبب حالات البؤس الكثيرة في شتى أرجاء العالم. وندرك بالمثل الاستثمار الهائل الذي استثمره المجتمع الدولي في صيانة السلام في تيمور الشرقية. إننا ممتنون جدا لذلك. ولما كان المجلس قد عقد عزمه على جعل قضية تيمور الشرقية قصة نجاح، فإنني أحث

أعضاء المجلس على الإبقاء على بعثة حفظ السلام في بلدي. إننا نفهم أن بعثة كهذه يجب تخفيض حجمها بعد إعلان الاستقلال. إلا أننا سنبقى نحتاج إلى المساعدة من المجتمع الدولي، سواء على الصعيد الأمني، أو بتقديم المساعدة والمشورة لقادة المستقبل أثناء المرحلة الأولى من الاستقلال. إن نجاح هذه البعثة نجاح للمجتمع الدولي بقدر ما هو نجاح للتيموريين الشرقيين. وبالعمل معا نستطيع أن نرفع لواء مثل السلام والعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام القانون الدولي.

إن نجاح هذه البعثة يعني لنا، نحن التيموريين الشرقيين، في المقام الأول، كفالة استعدادنا لتحمل المسؤولية عن حكم بلدنا ذي السيادة بطريقة ديمقراطية مستدامة. ولن نحقق ذلك إلا بالسلام والاستقرار، وفي هذا نحتاج إلى الدعم المتواصل من المجتمع الدولي. وبوسعي أن أطمئن المجلس بأن التيموريين الشرقيين، في بحر سنوات قلائل، سيمثلون أمام المجلس ويعربون عن امتنانهم للثقة التي وضعها المجلس فينا عندما تقدمنا بطلباتنا. وسنكون فخورين بالحضور أمام المجلس ونقل مشاعر التقدير من شعبنا، ونقول إننا نقف إلى جانب المجلس كعضو في المجتمع الدولي يفخر بصلاته مع شركائه، شأننا شأن أي بلد آخر، ولكن من دون أن نلتمس استمرار المساعدة. عندئذ فقط سنتمكن من أن نشاطر المجلس فرحة الحرية الحقيقية.

عملية استقلالنا جارية على قدم وساق، وسندخل عما قريب مرحلة أخرى – مرحلة مصيرية حاسمة: نقطة الانتقال إلى الانتخابات وإقامة المؤسسات المنتخبة ديمقراطيا.

وستكون نتائج الانتخابات مرجعا لإقامة الحكومة التيمورية، التي نعمل على وضع اللمسات الأخيرة على هيكلها. وحالما ننتهي من تصميم هيكل الحكومة ستخصص الموارد اللازمة لمؤسساتها بكفاءة أكبر، لأنها ستوجه إلى الأهداف المتفق عليها بموجب البنيان الهندسي الإداري. وستمثل تلك اللحظة ذروة الأهمية من حيث أنها ستشكل الخطوة الأولى على درب تحمل المسؤولية عن بلدنا.

ما زالت تيمور الشرقية تفتقر إلى نظام اقتصادي متماسك. لقد اتخذت خطوات هامة من ناحية الإطار التوجيهي ويسود توافق آراء بين القوى السياسية على تأسيس نظام اقتصاد سوقي حر مفتوح. غير أننا لم نحدد بعد رؤيانا للتنمية المستقبلية.

ويسرني أن أبلغ المجلس بأننا سنشكل عما قريب فريقا يعمل بدوام كامل على التخطيط الإنمائي الاستراتيجي على الآجال القصير والمتوسط والطويل. وهذه مبادرة تيمورية شرقية تحظى بالدعم من رئيس البنك الدولي جم ولفنسون والاهتمام التام من الأطراف المعنية الأخرى.

هذه المهمة كنا قد قررنا استهلالها في وقت سابق، بعد المؤتمرات الثلاثة التي عقدها التيموريون الشرقيون لهذا الغرض. إن متطلبات العملية، وقلة الموارد البشرية والمادية اللازمة لتيسير الالتزام الكامل بها، عرقلت نوايانا الأولية. وسأعكف شخصيا على العمل في هذا المسعى، وأطمئن المجلس بأن من مصلحتنا أيضا استغلال استثمارات المجتمع الدولي بكفاءة. ونود أن نصيغ مبادئ ارشادية استراتيجية لتنمية تيمور الشرقية بوصفها أهم وسيلة فعالة لتخصيص الأموال للموارد البشرية والمادية على السواء، وللحصول على تنمية مستدامة حقا للدولة المستقلة حديثا.

لقد قلنا مرارا وتكرارا إن التنمية مفهوم لا قيمة له في غياب الديمقراطية والحرية. غير أن شعبنا، الذي كافح وتعذب مدة طويلة، يستحق أفضل ما يمكننا نحن، يدا بيد مع شركائنا في صفوف المجتمع الدولي، أن نقدمه له.

ما فتئ المجتمع الدولي يقدم لنا مساعدة سخية للحفاظ على الحرية. وسنرد التحية بأفضل منها ببناء بلد ديمقراطي سيساهم في تمتع المنطقة والعالم بالسلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي السيد راموس — هورتا الكلمة.

السيد راموس — هورتا (تكلم بالانكليزية): أهنئكم، سيدي الرئيس، بمناسبة تبوئكم الرئاسة في هذا الشهر.

وأستميحكم العذر لأنني لم أضع بياني كتابة. وسأكتفي بإضافة بعض التعليقات الشفوية على ما ذكره للتو الرئيس زانانا غوسماو.

التعليق الأول هو أننا سنكون قد أتممنا، بحلول حزيران/يونيه، حل المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، المنظمة المظلة التي اتسمت بأهمية حيوية أثناء السنين الطويلة لنضالنا، ليتسنى توحيد أبناء تيمور الشرقية كافة وراء هدف مشترك واحد. فتحت تلك المظلة بالذات وتحت ذلك البيرق ذهبنا إلى مراكز الاقتراع يوم ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩. ولكن مع سير العملية السياسية المتغيرة، حان الوقت لفسح المجال أمام التعددية والتشجيع عليها، أمام نظام متعدد الأحزاب. لقد كانت خطتنا منذ البداية تصغير حجم المجلس الوطني للمقاومة مع تقدم الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية، لتفادي وجود مؤسسات متوازية متنافسة. إننا نؤمن بأن الوقت سيحين في حزيران/يونيه لتفكيك المجلس الوطني للمقاومة ليتسنى للأحزاب أن تعد نفسها بفعالية أكبر للانتخابات للجمعية الدستورية، التي نرجو أن تتم في ٣٠ آب/أغسطس.

وبعد حل المجلس الوطني للمقاومة التيمورية سيستعاض عنه بصك أكثر شمولا: الميثاق الوطني. ولقد أجرينا محادثات مع جميع الأحزاب السياسية في تيمور الشرقية، وشرعنا في صياغة وثيقة شاملة تحتوي على عناصر هامة مثل الالتزام بالديمقراطية والتسامح واللاعنف واحترام الأقليات الطائفية والدينية والتمسك بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وحكم القانون. كما أن تلك الوثيقة ستلزم كل الأحزاب السياسية، بصرف النظر عن نتائج انتخابات ٣٠ آب/أغسطس أو تشكيلة الحكومة، بالتقيد بتطبيق الاتفاقات الدولية السارية. وهذه الوثيقة ستوقع عليها جميع الأحزاب والأطراف في تيمور الشرقية بشهادة الأسقفين الكاثوليكيين في تيمور الشرقية والسيد سيرجيو فيرا دي ميلو. وهذا من شأنه أن يرسل برسالة اطمئنان لأبناء شعبنا وللمجتمع الدولي.

أود أن أضيف أيضا بعض التعليقات على الحكم الذي صدر بخصوص اغتيال ثلاثة من العاملين بمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين. لكن قبل ذلك أود أن أذكِّر المجلس بجهودنا، المعروفة لكم لشهور – زادت على عام – لمحاولة فهم المصاعب التي تواجهها حكومة إندونيسيا المنتخبة ديمقراطيا.

كما تعرفون، ذكرنا المرة تلو المرة، بما يتفق مع الموقف الذي اتخذه الأمين العام، أننا ينبغي أن نتيح الوقت الكافي، وأننا ينبغي أن نثق بالنظام القانوني الإندونيسي لتقديم مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية إلى العدالة. وأعربنا عن ثقتنا واقتناعنا بأمانة المدعي العام، صديقنا مرزوقي داروزمان. ولذلك قابلنا بحزن وصدمة عميقين ما سمعناه عن الحكم الذي صدر بخصوص المغتالين المعترفين لثلاثة من العاملين الدوليين في مجال المساعدة الإنسانية – أي من ١٠ إلى ٢٠ شهرا من السجن للذين ارتكبوا جريمة وتبجحوا في الإعراب عن زهوهم بارتكابها.

فكيف يمكننا، كبشر ذوي ضمير، أن يكون رد فعلنا كما لو كان شيئا خطيرا فعلا لم يحدث؟ هل يمكننا أن

نواصل وضع تلك الثقة في النظام الذي أصدر ذلك الحكم؟ إننا نشعر بغضب شديد، مثل سائر المجتمع الدولي، وقد أثار هذا فينا جميعا، بما في ذلك شعب تيمور الشرقية، الإحباط فعلا، إزاء التوجه الذي يتخذه نظام العدالة الإندونيسي فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة الأخرى التي ارتكبها خلال عام ١٩٩٩ ضباط عسكريون إندونيسيون كبار ومواطنون من تيمور الشرقية في إطار مسؤوليات الجيش الإندونيسي. ونحن نأمل أن نستمع إلى المزيد عن هذا من الجانب الإندونيسي.

أود أن أتناول أيضا باختصار مسألة العنف الذي يُنشر عنه في تيمور الشرقية. كما بين الرئيس زانانا غوسماو، علينا أن نبين فرقين. أولا، هناك الحالة على طول الحدود، مع وقوع غارات متفرقة من تيمور الغربية إلى المناطق التي تقع تحت حماية قوات حفظ السلام – المقدمة من استراليا، ونيوزيلندا، ونيبال، وغيرها. وللأسف، فإن هذا يحدث في تعارض مع تعهدات كثيرة تلقيناها من الجانب الإندونيسي فيما يتعلق بتزع سلاح الميليشيات وتسريحهم وتمكين اللاجئين – ما داموا لاجئين غير محميين – من أن يتواجدوا هناك دون خوف. ومع ذلك لا تزال الميليشيات تسيطر على المخيمات. ومساعد الأمين العام السيد العنابي أشار إلى الوجود المستمر لضحايا الاغتصاب، الذين لا يتلقوا أي حماية.

وما هو مأساوي أننا شرحنا، من جانبا، للمجلس وللسلطات الإندونيسية رؤيتنا للسلام، وللصداقة مع جمهورية إندونيسيا، وعلى وجه الخصوص مع الإقليم الذي يعد جارا لنا، تيمور الغربية.

وإذا ما كان للميليشيات أن يُترع سلاحها، كما وُعد بذلك؛ وإذا ما توقفت تيمور الغربية عن أن تكون قاعدة لعدم الاستقرار والعدوان ضد قوات حفظ السلام وضد تيمور الشرقية، فإننا نهيئ الظروف لتيمور الشرقية – تيمور الشرقية المستقلة – وعلى وجه الخصوص لتيمور الغربية، لتطوير علاقات يمكننا بها أن نقيم تجارة حرة عبر الحدود وتحركا حرا للأفراد؛ حيث يمكننا أن نضع استراتيجيات مشتركة للقضاء على الملاريا ولتخفيف الفقر.

إن تيمور الغربية – مع أنها لم تواجه حربا طوال خمسين عاما منذ الاستقلال الإندونيسي – أكثر فقرا من تيمور الشرقية. فالناس في تيمور الغربية يسلمون بحق بكون المجتمع الدولي يولي دائما اهتماما لتيمور الشرقية أكبر من اهتمامه بهم فيما يتعلق برفاههم الاقتصادي.

لقد ناقشنا هذه الرؤية مع السلطات الإندونيسية، ومع الرئيس عبد الرحمن واحد ومع وزير الخارجية علوي شهاب. لكن ما دامت تيمور الغربية منطقة غير مستقرة للغاية على حدودنا – بالرغم من الظروف التي يجري تهيئتها في تيمور الغربية لجلب مستثمرين دوليين بغية تخفيف البطالة هناك – نرى أن تحقيق هذه الرؤية، هذا الحلم، مستحيل تقريبا.

وكما ذكر مساعد الأمين العام، فإن المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق جديد لاقتسام العائدات بخصوص موارد منطقة ممر تيمور، أي النفط والغاز، تجري الآن بخطى أسرع، وتتسم بإيجابية كبيرة. وإنني قد أجرؤ على الأمل في أن يوقع في مدى شهرين على اتفاق جديد لتمكين المستثمرين من أن يبدأوا وضع العقود لخطوط الأنابيب لإحضار الغاز من بحر تيمور إلى الإقليم الشرقي من استراليا.

ونظرية إكسب ودع الغير يكسب تعني أن يخرج الجانبان من عملية المفاوضات سعيدين. ربما لا يخرج الجانبان سعيدين تماما، لكن ما من جانب منهما يخرج غضبانا أو مخيب الآمال. إن استراليا صديق وجار حميم، وشريك استراتيجي لتيمور الشرقية، ونحن نعتقد أن في صالحنا المشترك التوصل إلى اتفاق في وقت أقرب بما يعود بالنفع

على الإقليم الشمالي لاستراليا وعلى وجه الخصوص لشعب تيمور الشرقية، الذي يحتاج إلى تلك العائدات.

لقد استثمر المجلس استثمارا كبيرا لكي يصل بهذه العملية إلى النقطة التي نحن فيها اليوم. لقد كانت هناك مراحل نجاح وفشل، مشاعر إحباط وخيبة أمل، لكن هذا طبيعي جدا في عملية معقدة كهذه ولا سيما أننا نضع في الاعتبار أين كنا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وإذ ننظر إلى ما نحن فيه اليوم، نرى أن تقدما كبيرا قد وقع في كل قطاع. ولا يزال هناك ما هو أكثر للقيام به. ولكي يستمر التقدم، كما ذكر الرئيس غوسماو لا بد أن تكون هناك علامات إيجابية مستمرة من جانب المجتمع الدولي تدل على شراكته مع تيمور الشرقية.

هناك دعامتان لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية في مجموعهما. أولا، الدعامة الأمنية. وهي – على قدر فهمنا – أن تيمور الشرقية، ليست، للأسف الصراع الوحيد في العالم الذي يتطلب اهتمام المجلس، إنها منطقة يستثمر فيه المجلس استثمارات جادة في الموارد وفي الوقت، وحيث يوجد وعد حقيقي بالنجاح، يضيف إلى سمعة المجتمع الدولي، وإلى كل واحد منكم وبالتأكيد وبشكل أكثر أهمية، لشعب تيمور الشرقية. ولذلك نطلب منكم أن تواصلوا ضمان أنه مهما كانت الاعتبارات التي تطرحونها فيما يتعلق بخفض قوة حفظ السلام في تيمور الشرقية، فإن ذلك يجب أن يكون مشروطا بالتطورات على الجبهة الأمنية.

ومن الواضح، أننا نعلم أنه يتعين علينا أن نكثف عمليتي التيمرة وبناء القدرات حتى يتحقق الاستقلال، حسبما وعدنا، في الأشهر الثلاثة الأولى من السنة القادمة. وبالمستطاع أن يتم تنفيذ الخطة وفقا للوعد.

أعود الآن إلى موضوع مسؤولياتنا نحن، وماذا يتعين علينا نحن التيموريين الشرقيين أن نقوم به، بالتعاون مع الأمم المتحدة، لضمان إقرار السلام الداخلي في تيمور الشرقية. ونعتمد، فيما يتصل بالأمن الخارجي وعناصر الأمن الأخرى، بما في ذلك الأمن الداخلي، على قوة حفظ السلام، والشرطة المدنية ومؤسسات القانون والنظام التي أنشئت. ولكن هناك أيضا عملية المصالحة. هذه مسؤوليتنا، ونحن نؤكد للمجلس أننا سوف نواصل العمل الجاد على هذه الجبهة مع أولئك الذين كانوا في الماضي يحبذون الحكم الذاتي داخل إندونيسيا. ولقد قلنا لهم إن التصويت من أجل الاستقلال، مع اعتناق هذه الآراء، لا يشكل جريمة. وبمستطاع أي تيموري شرقي أن يقول، ”أريد أن تكون تيمور الشرقية جزءا من تاسمانيا“، أو ”ينبغي أن تكون تيمور الشرقية جزءا من ألاسكا“. هذا حقهم، ما داموا لا يرتكبون جريمة أو عنفا لتحقيق ذلك الهدف. هذه هي الرسالة التي نقلناها إلى العناصر المؤيدة للحكم الذاتي: المصالحة، نعم، ولكننا لا نستطيع أن نتغاضى عن الجرائم وأن نتجاهل العدالة.

وفي هذا الصدد، سوف يواصل الجانب التيموري العمل مع إخواننا وأخواتنا من الجانب الآخر لمواصلة عملية المصالحة. وسوف تسافر بعد أسبوع من الآن مجموعة كبيرة من العناصر الموالية للحكم الذاتي إلى تيمور للاجتماع بنا. وسوف يكون هذا الاجتماع الخامس أو السادس أو السابع الذي عقدناه في مواقع مختلفة وعلى مستويات مختلفة.

ولكن قضية العدالة لا تزال مسؤولية المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، سوف أخلص إلى القول بأنه لا بد من تأييد وتعزيز وحدة الجرائم الخطيرة التابعة للأمم المتحدة في تيمور الشرقية كي يتسنى لها أن تواصل عملها الرائع الذي بدأته بالفعل. وفي الوقت نفسه، يتعين أن لا يسمح للسلطات الإندونيسية أن تنسى التعهدات التي التزمت بها تجاهنا، وتجاه أعضاء المجلس، والتي تفيد بأن مرتكبي جرائم

الحرب والجرائم ضد الإنسانية في تيمور الشرقية سوف يقدمون للمحاكمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد العنابي، الأمين العام المساعد لإحاطته الإعلامية المفيدة جدا التي قدمها لنا. ومن الأمور السارة بصفة خاصة أن نرى معنا اليوم هنا السيد زنانا غوسماو والسيد خوزيه راموس - هورتا. وبالنسبة لوفدي، كان من المفيد بصفة خاصة أن نستمع مباشرة إلى التقييمين المقدمين بشأن الاستعدادات من أجل الانتخابات في تيمور الشرقية ومن أجل الاستقلال. وينبغي لي أن أعرب أيضا، في هذه المرحلة، عن موافقتي على الملاحظات التي سوف يدلي بها ممثل السويد باسم الاتحاد الأوروبي، في وقت لاحق من هذه المناقشة.

نرحب ترحيبا كبيرا بتقرير الأمين العام. ونوافق على تقييمه بأن حالة الأمن لا تزال غامضة. ولذلك ينبغي أن يظل الوجود العسكري لبعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية عند المستوى الحالي إلى أن يتضح من تقييم لحالة الأمن هناك أن ثمة جدوى في تخفيض حجم الوجود العسكري. وقد يكون من غير المستطاع القيام بذلك قبل الانتخابات.

ولكن يتعين علينا أن نهتم بمردود التكاليف. وثمة حاجة تدعو إلى قيام بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية بتحسين إدارتها للميزانية، ولقد لاحظنا بخاصة عدم إحراز تقدم بشأن مردود التكاليف - وعلى سبيل المثال، من حيث تكاليف الكهرباء والمياه، وتسجيل المركبات ورسوم الرحلات الجوية لبعثة الأمم المتحدة. ونفهم، على سبيل المثال، أنه خلال الـ ١٢ شهرا الماضية فُقدت أجور كهرباء تبلغ زهاء ١٠ ملايين دولار بسبب عدم تركيب عدادات الكهرباء. ونطلب من السيد العنابي أن يبلغنا عما إذا كان هناك بحث بشأن هياكل بديلة لحساب الكلفة بصورة مؤقتة، على سبيل المثال، بتحديد رسوم ثابتة لاستهلاك الأسر من الكهرباء.

ولا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء الأوضاع في تيمور الغربية. وركزت بعثة مجلس الأمن في السنة الماضية إلى حد كبير على هذه القضية، وتظل الحالة تسبب قدرا من الإزعاج الآن لا يقل عما كان عليه الحال آنئذ. وأشجع الحكومة الإندونيسية على الاضطلاع دون مزيد من الإبطاء ببرنامج التسجيل الذي وعدت بتنفيذه. ومن الأهمية القصوى أن تتهيأ الفرصة للاجئين الراغبين في العودة ليسجلوا أنفسهم للتصويت في الانتخابات. ويحدونا الأمل أن يقوم مكتب منسق الأمن التابع للأمم المتحدة في وقت مبكر بإيفاد بعثة لتقييم أوضاع الأمن في تيمور الغربية. وأعرب شخصيا عن الأسف لأنه لم يتسن إيفاد بعثة حتى الآن، لأنها عنصر رئيسي في دراسة إمكانية عودة الوكالات الدولية إلى تيمور الغربية.

وبالرغم من ذلك، فإننا نرحب بالخطوات التي اتخذها المدعي العام الإندونيسي للتحقيق الكامل في انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات الأخرى التي ارتُكبت في تيمور الشرقية بعد الاستفتاء. ونرحب أيضا بعزمه على الاستئناف فيما يتعلق بالأحكام التي تبعث، بصراحة، على السخرية، التي صدرت بشأن حوادث القتل التي ارتكبت في أتامبوا. وأعتقد أن بيان خوزيه راموس - هورتا يوضح بدرجة كافية الشعور السائد بشأن هذا القرار في تيمور الشرقية، وأعلم أن هناك اهتمامات مماثلة جدا في المجلس. وفي الواقع، يتعين أن يواصل المجلس رصد هذه العملية عن كثب.

ونعرب عن الأمل في أن تكمل الحكومة الإندونيسية الترتيبات من أجل إنشاء محكمة مخصصة لحقوق الإنسان كي يتسنى لها أن تبدأ عملها دون إبطاء. ونحث أيضا حكومة إندونيسيا على أن تعدل المرسوم الذي أعلن القرار المتعلق بإنشاء المحكمة لكي يشمل أيضا الجرائم المرتكبة قبل الاقتراع الذي أجري في آب/أغسطس ١٩٩٩.

أخيرا، يتعين علينا أن ننظر إلى المستقبل. وفي وقت متأخر من هذا الصيف سوف تتهيأ الفرصة للمجلس لكي ينظر عن كثب في تخطيط وجود للأمم المتحدة فيما بعد مرحلة الاستقلال. ونؤيد بقوة القرار الذي اتخذته الأمانة العامة لإنشاء فرقة عمل متكاملة تابعة للبعثة لكي تنظر في هذا الموضوع. ويتعين أن يتضمن التخطيط لمتابعة هذه العملية الأقسام ذات الصلة في الأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة، فضلا عن الحصول على مدخلات حيوية من بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية وديلي. ومن الأهمية أيضا أن يشمل هذا التخطيط بنودا لاستراتيجية خروج واقعية؛ ولكن المملكة المتحدة مقتنعة بأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يظل مشاركا في تيمور الشرقية لبضع سنين فيما بعد الاستقلال.

السيدة لي (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية): أعرب عن الشكر للسيد هادي العنابي، لتقديمه التقرير المؤقت للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية، والذي تؤيده سنغافورة تأييدا تاما. كما أن المعلومات المستجدة الأخرى التي قدمها بشأن الحالة في تيمور الشرقية مفيدة جدا. ونرحب ترحيبا حارا بوجود السيد زانانا غوسماو في مجلس الأمن، ونعرب عن سرورنا أيضا لرؤية السيد خوزيه راموس - هورتا مرة أخرى في هذه القاعة. وبعد أن خولنا بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية بمسؤولية تفويض المزيد من السلطات بصورة تدريجية لشعب تيمور الشرقية، من الملائم أن يستمع مجلس الأمن على نحو متزايد وبصورة مباشرة من القادة التيموريين الشرقيين كدليل واضح على التزام المجلس بجهود التيمرة.

وإن تقييمهم لكيفية أداء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية سيكون بمثابة نظرة واقعية هامة تبين ما إذا كانت الأمم المتحدة تمضي في الاتجاه الصحيح. والأهم من ذلك، أن رؤيتهم لمستقبل تيمور الشرقية ستكون أساسية في تشكيل مداولات المجلس بشأن مرحلة ما بعد الاستقلال مما يوفر مدخلات قيمة للتقرير التالي، الذي لا بد أن قوة العمل المتكاملة التابعة للبعثة والتي أنشئت في مقر الأمم المتحدة، وكذلك الفريق العامل في ديلي يعكفان على إعداده دون شك.

ولا بد لشعب تيمور الشرقية الآن أن يعقد العزم الذي مكنه من اجتياز سنوات الكفاح الطويلة إلى التحول إلى الاستقلال. وعليه الآن أن يستعين بصموده في تحقيق الهدف طويل الأجل لجعل تيمور الشرقية بلدا قابلا للنمو والاستمرار. إن التجديف بقارب صغير وسط الأنواء العاتية يتطلب وحدة في القصد والاتجاه، والعزم والتصميم الجماعيين لكل فرد من أفراد الشعب التيموري الشرقي. ولهذا، فإن المصالحة بين التيموريين الشرقيين كافة تكتسب أهمية خاصة، كما أن قيام مجتمع متسامح ومترابط في تيمور الشرقية وإنعاش الهوية الوطنية التيمورية الشرقية من شأنهما أن يشجعا التيموريين الشرقيين في الشتات على العودة المطلوبة إلى تيمور الشرقية والمساهمة في جهود الاستقلال.

وتوافق سنغافورة تماما على ما خلص إليه الأمين العام، في الفقرة ٣٣ من التقرير (S/2001/436). إذ أنه يحبذ

> ”اتباع نهج حذر، يسعى إلى حماية الاستثمار الضخم الذي وظفه المجتمع الدولي من أجل مستقبل تيمور الشرقية“.

إن إرساء أساس مستقر ودائم لتيمور الشرقية لا يمكن أن يتم بين عشية وضحاها. وبدعم من المجتمع الدولي، أحرزت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية تقدما كبيرا في مجالات هامة في تيمور الشرقية. وعلينا أن نركز جهودنا على ترسيخ المكاسب التي حققتها البعثة وعلى مساعدة تيمور الشرقية على تدبير شؤوها بنفسها بأمان.

وإذ تبدأ الأمم المتحدة عملية التفكير في دورها في تيمور الشرقية في المستقبل، فمن الأهمية أن تأخذ في الاعتبار السياق السياسي الأوسع والآثار الأمنية التي تمثلها تيمور الشرقية بالنسبة للمنطقة. ويرتبط مستقبل تيمور الشرقية ارتباطا لا تنفصم عراه بمستقبل إندونيسيا التي هي أقرب جيرانها. ويمر البلدان بعمليات تحول وتكيف مؤلمة، والكيفية التي سيستقران عليها في النهاية ستكون بالغة الأهمية وبعيدة الأثر بالنسبة للمنطقة. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص بدعم تطور المؤسسات الديمقراطية الدائمة والسليمة في البلدين – لا تعريضها للخطر.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي التزاما ومسؤولية هامة لاستمرار الارتباط بتيمور الشرقية للمساعدة في صون السلم فضلا عن إعادة تأهيل البلاد. وفي حقيقة الأمر، فإن قدرا كبيرا مما حققته إدارة الأمم المتحدة الانتقالية ما كان يمكن تحقيقه لولا الموارد والدعم السياسي الذي قدمته الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وينبغي ألا يكون خروج الأمم المتحدة متسرعا أو مستندا إلى جداول زمنية غير واقعية. بل ينبغي أن يستند إلى أهداف أو معالم أساسية بشأن ما نأمل في تحقيقه في تيمور الشرقية، وأن يساهم كل ذلك في إرساء أساس متين لتيمور الشرقية المستقرة والمستقلة بصورة قابلة للاستمرار. وفي هذا الصدد، فإننا نتطلع إلى تقرير الأمين العام في شهر تموز/يوليه الذي يتناول هذه المسألة.

وحتى ذلك الحين، فإن استمرار مشكلة الميليشيات واللاجئين والعنف الداخلي الذي قد يتصاعد خلال الفترة السابقة على الانتخابات، يبين بجلاء الحاجة إلى استمرار وجود قوى للأمم المتحدة لحفظ السلام في تيمور الشرقية. وقد استمع بعضنا في اجتماع غير رسمي عقد مؤخرا للبلدان المساهمة بقوات في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية إلى الكيفية التي تساعد بها قوة حفظ السلام في توفير الأمن الداخلي في تيمور الشرقية وذلك بالتعاون مع عنصر الشرطة المدنية. ومن المؤكد أن وجودا قويا واضحا لقوة حفظ السلام يلعب دورا إجهاضيا ووقائيا هاما في صون الاستقرار في الإقليم. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن تهيئة بيئة آمنة ومستقرة أمر ضروري لتحسين مناخ الاستثمار في تيمور الشرقية. وبإرسال إشارات إيجابية للمستثمرين الدوليين، ستساعد في تعزيز التنمية الاقتصادية لتيمور الشرقية، مساهمين بذلك في دعم قدرتها على البقاء طويل الأجل، الأمر الذي يخفض في نهاية المطاف اعتمادها على المساعدة الدولية.

ويمثل اللاجئون المنحدرون من أصول تيمورية شرقية ممن لا يزالون في تيمور الغربية مسألة معلقة هامة لا بد من إيجاد حل لها على وجه السرعة. ولهذا نسجل مع الاهتمام الجهود التي تبذلها إندونيسيا من أجل الإعداد لعملية التسجيل المقرر الآن إجراؤها في ٦ حزيران/يونيه من هذا العام. وستكون هذه العملية خطوة أولى هامة نحو مساعدة أولئك اللاجئين. وهذا ليس مجرد شأن فني بسيط، بل إنه ينطوي على مسائل دقيقة كثيرة. ولذلك، نعتقد أن على الأمم المتحدة أن تشترك في كافة جوانب العملية. وكانت سنغافورة تأمل أن يكون بوسع المنسق الأمني للأمم المتحدة إيفاد بعثة التقييم الأمني المشتركة بين الوكالات إلى تيمور الغربية في وقت أسرع. وكان من شأن ذلك أن يمهد السبيل لوجود ميداني أوسع للأمم المتحدة للمساعدة على تيسير

عملية التسجيل، على أن يعقب ذلك عملية إعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن.

ونحن ندرك ونتفهم تماما ما أعرب عنه آخرون من خيبة أمل واستياء بشأن الأحكام التي صدرت فيما يتعلق بقتل ثلاثة من موظفي مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في العام الماضي. وقد دعت سنغافورة بقوة دائما من أجل سلامة وحماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بهم. والقتل الوحشي للموظفين العزل التابعين للأمم المتحدة لا يمكن أن يفلت من العقاب. ولكننا نعتقد أنه لا بد من السماح للعملية القضائية في إندونيسيا بأن تأخذ مجراها. وفي هذا الصدد، فإننا نشعر بالارتياح لقرار الادعاء في إندونيسيا باستئناف هذه الأحكام. ونحن على ثقة من أن إندونيسيا تتفهم الجدية التي ينظر بها المجتمع الدولي إلى هذه المسالة وأهمية التعامل معها بطريقة تتناسب وخطورتها. وفي هذا الصدد، نرحب أيضا بالخطوات الأولى التي اتخذت ضد المشتبه في ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية وغير ذلك من الجرائم الخطيرة التي ارتكبت خلال أعمال العنف عام ١٩٩٩، بما في ذلك إنشاء محكمة مخصصة للتعامل مع العنف الذي أعقب الاقتراع. ونأمل أن تتخذ خطوات ملموسة أخرى من جانب إندونيسيا، بما في ذلك العمل بصورة وثيقة مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، لتقديم أولئك المسؤولين إلى العدالة.

وفي نهاية المطاف، فإن نجاح تيمور الشرقية يتوقف على أبناء تيمور الشرقية أنفسهم. وحتى وقتنا هذا، فإن ما أبداه الشعب التيموري الشرقي من تصميم والتزام كان مطمئنا وأثار الكثير من الأمل. وإذا كان لي أن أنطلق من التشبيه البحري الذي استخدمته في مستهل بياني، فإن المجتمع الشرقي يساعد تيمور الشرقية على الإعداد للمرحلة التالية من رحلتها البحرية. ونحن لا نملك سيطرة على العوامل الخارجية، مثل أحوال الطقس؛ إذ يصعب علينا أن نتنبأ بها. بيد أن لدينا القدرة على اتخاذ خطوات تعزز صلاحية السفينة التيمورية الشرقية للإبحار، وعلينا أن نفعل ذلك. ويشمل ذلك إعداد الصاري، وإصلاح جسم السفينة، وتجهيز الطاقم بالمهارات الملاحية وغيرها من المهارات الضرورية للإبحار. فإذا نجحنا، سنساعد على إطلاق قصة نجاح حقيقية للأمم المتحدة.

السيد شين غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة الهامة اليوم. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره، والأمين العام المساعد السيد عنابي، على إحاطته الإعلامية المفصلة. وأرحب بوجود السيد غوسماو والسيد راموس - هورتا بيننا، وأشكرهما على بيانيهما الهامين.

لقد لاحظت الصين بسرور أن العمل صوب الاستقلال يمضي قدما بصورة منظمة. وقبل بضعة أيام، بدأ العمل في تسجيل الناخبين من أجل انتخاب المجلس التأسيسي وتقوم المشاركة النشطة للأحزاب السياسية في تيمور الشرقية شاهدا على حقيقة أنها تأخذ عملية الديمقراطية والاستقلال مأخذ الجد.

ولا تزال مشكلة اللاجئين في تيمور الغربية تبعث على القلق. وترى الصين أن قرار مكتب المنسق الأمني للأمم المتحدة بتنظيم وقيادة بعثة التقييم الأمني المشتركة بين الوكالات إلى تيمور الغربية على جانب كبير من الأهمية ونأمل أن يساعد هذا التدبير في توفير المساعدة للاجئين الذين يحتاجونها بشدة والتعجيل بعملية إعادة التوطين، كيما يتسنى لهم المشاركة الكاملة في عملية الاستقلال في تيمور الشرقية وممارسة حقوقهم الديمقراطية الواجبة.

ونلاحظ أنه رغم الحالة الأمنية الجيدة عموما في تيمور الشرقية، كما يذكر تقرير الأمين العام، فإن السكان المحليين يبقون قلقين حيال ما إذا كانت العملية السياسية

ستستمر سلميا. وثمة عدد من الحوادث التي وقعت مؤخرا تثبت أن قلق السكان على المستقبل ليس في غير محله. فأعمال العنف تندلع في مناسبات، مثلما يرد في الفقرتين ١٩ و ٢٠ من التقرير، وهي تستهدف المدنيين وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وهذه الأعمال غير مقبولة على الإطلاق وينبغي تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وتدل التجربة على أنه إلى جانب تسارع العملية المفضية إلى تحقيق الاستقلال السياسي، فإن الفرص التي تؤدي إلى تفاقم حالات التوتر ستتضاعف أيضا. لذلك نؤيد التحليلات والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن الأمين العام. ونعتقد أنه إزاء خلفية الحالة الأمنية المضطربة في تيمور الشرقية، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية أن تتخذ تدابير لبناء ثقة الناس بعملية الاستقلال التي تتكشف فصولا بغية إيجاد بيئة اجتماعية أكثر استقرارا لممارسة حقوقهم الديمقراطية. وفي هذا الصدد، فإن تعاون إندونيسيا ودعمها هامان جدا. وأود أيضا أن أشير في هذا الصدد إلى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الاستقرار في إندونيسيا وتيمور الشرقية على حد سواء، الأمر الذي يظل هاما بالنسبة لإحلال السلام والاستقرار في آسيا وفي العالم بأسره.

ولقد أنشأت بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية فريقا عاملا في الميدان من أجل وضع خطة لما بعد الفترة الانتقالية، وأنشئت هيئة مماثلة في مقر الأمم المتحدة لمساعدة ذلك الفريق. وهذان التدبيران سيساعدان على زيادة قدرة تيمور الشرقية على إيجاد إدارة مستقلة عقب نيلها الاستقلال. في غضون ذلك، تأمل الصين أيضا في أن تحترم الأمم المتحدة طموحات شعب تيمور الشرقية، وأن تقترح، بناء على ذلك، توصيات محددة تتعلق بكل جانب من جوانب انتقال السلطة لينظر فيها مجلس الأمن.

إن استقلال تيمور الشرقية واكتفاءها الذاتي يتطلبان دعما سياسيا من جميع الدول الأعضاء، فضلا عن المساعدة السخية من المجتمع الدولي تحقيقا للتنمية الاقتصادية في الإقليم. وبغية تحقيق ذلك الغرض، قدمت الصين بالفعل كل ما يمكنها من مساعدة، وستواصل استكشاف الفرص مع تيمور الشرقية لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والقنوات الجديدة للاستثمار هناك.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية الواضحة جدا، التي تظهر العمل البارز الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية تحت القيادة الفعالة للسيد فييرا دي ميلو.

وأود أن أرحب بالسيد زانانا غوسماو والسيد خوسيه راموس - أورتا. إن البيانين اللذين أدليا بهما يشهدان على شجاعتهما وإيمانهما، ويعطيان فكرة دقيقة عن التحديات الهائلة التي يتم مواجهتها بالفعل. وهما يشيران إلى الخطوات التي لا يزال يتعين اتخاذها بغية تحقيق هدفنا المشترك - ألا وهو إنشاء تيمور الشرقية المستقلة الديمقراطية والدائمة - في ظل أفضل الظروف الممكنة وفي أسرع وقت ممكن. ونحن نتمنى لهما كل النجاح في سعيهما الذي يتصف بالشجاعة.

إن ممثل السويد سيدلي لاحقا ببيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، لذلك سأقتصر في كلامي على بضعة تعليقات.

أود أولا أن أرحب بالتقدم الذي أحرز منذ عقد جلستنا المؤرخة ٥ نيسان/أبريل. فالتقدم المحرز كبير ويساعد على نجاح بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية.

والنبأ الطيب الرئيسي يكمن في حقيقة أن عملية الإعداد لانتخاب المجلس التأسيسي ماضية على نحو سلس. ومثلما لاحظت الأمانة العامة، فإن الجدول الزمني ضيق بالتأكيد إذا أريد إنجاز التسجيل بحلول ٢٠ حزيران/يونيه، وإجراء الانتخابات في تاريخ رمزي هو ٣٠ آب/أغسطس. ومع ذلك، فإن محاولة احترام هذه المواعيد النهائية أمر أساسي إذا أردنا ألا نفقد الزخم الذي تولد، وإذا أريد وضع دستور في الأشهر الثلاثة المقبلة ونيل الاستقلال لاحقا.

إن الانتقال ينبغي أن يكون سريعا بقدر الإمكان. فالسرعة شرط مسبق للنجاح. وتشهد على ذلك أمثلة عديدة حققت فيها السلطات الانتقالية أهدافها، من قبيل سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، التي دامت ١٨ شهرا، وسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في سلوفينيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، التي بالكاد دامت سنتين.

إلا أن الانتقال السريع ينبغي بالتأكيد ألا يكون صنوا للانسحاب. والاستثمار الهائل الذي وضعه المجتمع الدولي بحق في تيمور ينبغي ألا يذهب سدى. فلقد تم حشد ما يزيد على بليون دولار بمثابة مساعدات متعددة الأطراف منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. واليوم، هناك ربع عدد أصحاب الخوذ الزرق النشيطين باتوا منتشرين في بعثة الأمم المتحدة.

والانتقال يجب أن يكون مرنا بغية تلبية احتياجات التيموريين إلى أقصى حد ممكن. ولهذا لا بد أن نجيب عن الأسئلة التالية: هل من المستصوب، على سبيل المثال، أن يكون الانفاق المتعلق بتكاليف صون العنصر العسكري مائة مرة أكثر من التكاليف المتعلقة بتدريب الشرطة في تيمور؟ هل من المستصوب لعنصر الشرطة المدنية، الذي يعترف الجميع بفائدته، أن يكون مجرد خُمس حجم العنصر العسكري؟ هل من الضروري الحفاظ على عنصر عسكري قوامه ٢٠٠ ٨ رجل تقريبا، في حين بالكاد هناك ٥٠٠ ٢ منهم يتمركزون في الجزء الغربي من تيمور الشرقية للتصدي للتهديد الحقيقي الذي تشكله الميليشيات الناشطة في تيمور الغربية؟ هل بوسع أصحاب الخوذ الزرق التابعين لبعثة الأمم المتحدة أن يحافظوا على القانون والنظام أفضل من وحدات الشرطة المدنية؟

هذه هي الأسئلة التي يجب أن نطرحها على أنفسنا إذا أردنا أن نجري التكيفات اللازمة في الوقت الصحيح. والتقرير المؤقت الصادر للتو يتضمن توصيات حساسة بشأن الأعمال التي يستصوب أن تقوم بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية، والحفاظ على الوضع الراهن، إلى حين إجراء الانتخابات بتاريخ ٣٠ آب/أغسطس. والواضح أنه لا جدال حول تغيير الوجود الدولي في السياق الانتخابي. ومثلما يلاحظ الأمين العام بحق في تقريره المؤقت، فإن الفترة الانتخابية ستتطلب وعيا خاصا.

ومن المفيد، مع ذلك، لو تضمن التقرير المقبل الواجب تقديمه في تموز/يوليه توصيات جديدة بشأن السبل الممكنة لتكييف بعثة الأمم المتحدة بعد إجراء الانتخابات ولكن قبل نيل الاستقلال. وينبغي لهذه التوصيات أن تراعي أولا وقبل كل شيء الظروف الأمنية، والاحتياجات على الأرض، ورغبات التيموريين. ولا يمكن تحقيق تنازلات، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالاحتياجات الأمنية للأفراد. وفي هذا الصدد، فإن الأحكام التي أصدرتها المحكمة الإندونيسية في قضية قتل ثلاثة عمال تابعين لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أقله مخيبة جدا للآمال. وفرنسا ترحب بقرار المدعي العام الإندونيسي القاضي باستئناف هذه الأحكام الصادرة.

ويجب إيلاء اهتمام خاص للمسألة الهامة المتعلقة بعودة اللاجئين. ونلاحظ عزم الحكومة الإندونيسية على

تنظيم تسجيل اللاجئين في تيمور الغربية، مبدئيا بتاريخ ٦ حزيران/يونيه. وهذا التسجيل يفترض أن تسبقه حملة إعلامية في المخيمات في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيار/مايو. فإلى أين وصلت الاستعدادات لتنفيذ هذا الأمر؟ وماذا سيكون دور مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية؟ وهل أن بعثة تقييم الأوضاع الأمنية التابعة لمكتب المنسق الأمني للأمم المتحدة، المعلن عنها في تقرير شهر أيار/مايو، ستقوم فعلا بعملها؟ وهل سيفضي عملها إلى إعادة تصنيف الحالة إلى مستوى ٥، بحيث تأذن بعودة موظفي الأمم المتحدة إلى مخيمات تيمور الغربية؟

وعلينا أن نراعي عملية تسجيل اللاجئين في تيمور الغربية بالترافق مع الجدول الزمني لإجراء الانتخابات في تيمور الشرقية. ودمج هاتين العمليتين ليس عملا سهلا. وتشير السلطات الإندونيسية إلى أنه بناء على عملية التسجيل التي ستجري بتاريخ ٦ حزيران/يونيه، فإنها لن تتمكن من إنجاز عمليات العودة الأولى حتى تاريخ ٢٨ حزيران/يونيه. إن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، من جانبها، تتوقع إكمال القوائم الانتخابية بحلول ٢٠ حزيران/يونيه. فكيف يمكننا أن نوفق بين هذين الجدولين الزمنيين؟ هل يُتصور اتخاذ إجراءات خاصة؟ يجب علينا أن نتجنب وضع قنبلة موقوتة للديمقراطية التيمورية الجديدة تتمثل في مجموعة من اللاجئين الذين لم يتمكنوا من الاشتراك في التصويت.

يجب أن يجري إعداد دقيق بالمثل في فترة ما بعد الاستقلال. والمرحلة الأولى لتلك الاستعدادات بدأت بإقامة هياكل تخطيط، أي فريقا عاملا معنيا بفترة ما بعد انتهاء الإدارة الانتقالية في ديلي وقوة عمل متكاملة للبعثة في نيويورك. وهاتان البنيتان ستكونان أداتين قيمتين في إعداد التوصيات التي من المقرر أن تقدم إلى المانحين في كانبرا في منتصف حزيران/يونيه، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٣٨ (٢٠٠١) إلى مجلس الأمن نفسه بحلول ٣١ تموز/يوليه.

وسيكون من المثير للاهتمام أن يتمكن مجلسنا في شهر تموز/يوليه، تحت رئاسة الصين، من إجراء مناقشاته بحضور ممثلين عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، كما كان الحال في شهر كانون الثاني/يناير الماضي. وما من عنصر من العناصر الفاعلة التي سيكون لها دور كبير لتقوم به في الوجود الدولي خلال مرحلة ما بعد الاستقلال ينبغي أن يستبعد من عملية المداولات هذه.

السيد غاتلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشعر بالامتنان للسيد العنابي لإحاطته الإعلامية بشأن الحالة في تيمور الشرقية. ونشعر بالامتنان أيضا لمشاركة السيد زنانا غوسماو والسيد خوسيه راموس - هورتا، اللذين قدما لنا في جلسة اليوم تقييماتهما للحالة في تيمور الشرقية وهي تتجه صوب الاستقلال.

استعراضنا الأخير للحالة في تيمور الشرقية، بما في ذلك دراسة التقرير المؤقت للأمين العام، يمكننا من استخلاص النتائج بشأن التقدم المحرز في تحرك الإقليم نحو الاستقلال. ولكن ما ينبغي القيام به لتحقيق ذلك الاستقلال ما زال كثيرا. وفي هذا الصدد، نعتبر أنشطة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، برئاسة الممثل الخاص للأمين العام، السيد فيرا دي ميلو أنشطة إيجابية. وفي الوقت نفسه، جنبا إلى جنب مع النجاحات الواضحة، لا يسعنا إلا أن نسترعي الانتباه إلى المشاكل المتبقية.

من بين أخطر تلك المشاكل مشكلة اللاجئين في تيمور الغربية. للأسف أن الميليشيات الموالية للاندماج لم يتزع سلاحها بعد. وتلك الميليشيات لا تمنع عودة

اللاجئين فحسب وإنما تظل أيضا مصدر تهديد على طول الحدود مع تيمور الشرقية.

على نحو علمنا، حدث مرة أخرى تأجيل لتسجيل اللاجئين. وفي هذا الشأن، ليس هناك أي تأكيد بأن التسجيل سيجري في إطار الجدول الزمني الجديد. وهذه المسألة ذات أهمية حيوية لأن التأجيل الجديد يقضي تقريبا على فرص اشتراك اللاجئين المتبقين في تيمور الغربية في الانتخابات العامة في تيمور الشرقية، وهم الذين يتوقع أن يسجلوا هناك كمشردين مؤقتين وأن يعودوا إلى ديارهم السابقة بعد الانتخابات.

ونشعر بالقلق أيضا من اشتداد الانقسامات السياسية داخل المجتمع التيموري بسبب وجهات النظر المختلفة بشأن ظروف تنفيذ المصالحة الوطنية وبشأن مشروع الدستور المقبل. وللأسف أن الخلافات القائمة لم تبق داخل حدود الاختلاف المتحضر وإنما انتشرت في شكل مصادمات بين أبناء تيمور الشرقية.

لقد استرعي انتباه المجتمع الدولي إلى القرار الذي أصدرته مؤخرا محكمة إندونيسية فيما يتعلق بأحد زعماء الميليشيا المناصرة للاندماج، السيد غوتيريس. إننا ضد التدخل في إدارة العدل في دولة ذات سيادة، لكننا مقتنعون بأن المذنبين بارتكاب أعمال إرهاب نفذت في تيمور الشرقية فيما يتصل بإجراء استفتاء هناك، وكذلك الذين اعتدوا على أفراد الأمم المتحدة في تيمور الغربية، يجب أن يتلقوا العقاب المناسب. ويجب أن نتخذ تدابير حاسمة لمنع وقوع حوادث مماثلة في المستقبل.

هناك حدث ملحوظ في الحياة السياسية الداخلية لتيمور الشرقية وقع يوم ٧ أيار/مايو. فقد صادف ذلك اليوم بداية أول إحصاء يجري داخل الإقليم. وذلك الحدث وقع مع تسجيل الناخبين، الذي سجل خلاله أكثر من ٤٢ في المائة من السكان. ونحن على ثقة بأن ذلك يمكن اعتباره ضمانا جيدا لممارسة ناجحة لأنشطة مرسومة.

وفيما يتعلق بمواصلة وجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، نعتقد أن الشكل والمعايير الملموسة لذلك الوجود ستتقرر وفقا للمتطلبات الحقيقية، ومع اتفاق السلطات الخاصة بتيمور الشرقية المستقلة.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم لهذا الاجتماع المفتوح، وأرحب بضيفنا، السيد زنانا غوسماو والسيد خوسيه راموس - هورتا. ونعتبر اشتراكهما في هذا الاجتماع دليلا على العلاقات الوثيقة بين تيمور الشرقية والأمم المتحدة وعلى نجاح العملية في إرساء الطابع التيموري على الإقليم، وهي عملية رئيسية للتحرك قدما نحو الاستقلال. لقد استمعنا بعناية إلى بياناتهم، ونحن متأثرون بنوعية وأمانة ملاحظاتهم. ونود أن نشكر أيضا الأمين العام المساعد السيد هادي العنابي على إحاطته الإعلامية الوافية والكاملة، وإن كنا نشعر بالقلق بشأن عناصر عديدة فيها.

إن أيرلندا تتشاطر مشاطرة تامة البيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولن أكرر وجهات النظر المعرب عنها في ذلك البيان، التي أتشاطرها، وإنما سأبرز فقط بعض المسائل القليلة التي تعتبرها أيرلندا، بصفتها بلدا شريكا مشاركة طويلة الأجل في تيمور الشرقية، هامة بشكل خاص.

منذ إنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أحرز تقدم كبير نحو الاستقلال. ونحن ننتهز هذه الفرصة لنعرب عن التقدير للعمل الشخصي المتفاني مع مختلف مكونات البعثة. ونتيجة للمزيد من التطورات ولتكثيف ذلك العمل، نتطلع إلى مشاركة شعب تيمور الشرقية في انتخابات ديمقراطية حقيقية

توفر، بدورها، أساسا قويا للمستقبل. ونأمل أن تتناول الأطراف ذات الصلة البعد السياسي في إطار تيمور الشرقية، وهو في حد ذاته علامة إيجابية على التطبيع، عن طريق المناقشة والوسائل الدستورية، وألا يؤدي البعد السياسي ذاك إلى قلاقل أو عنف أهلي.

من دواعي سرورنا الكبير أيضا أن نسمع من السيد راموس - هورتا، عن المكونات الهامة التي يجري النظر فيها بشكل نشط للاتفاق الوطني المقترح المقرر التوقيع عليه، في جملة أمور، من قبل جميع الأحزاب السياسية في تيمور الشرقية. وأية نقاط قد تثار في هذا السياق تتطلب الحل عن طريق قوة الإقناع بدلا من القوة الجسمانية. ولذلك نعتقد أنه يجب أن يولى أقصى قدر من الاعتناء لضمان الحفاظ على الهدوء والاستقرار خلال عملية الانتخاب وخلال عملية البناء الدستوري التالية.

وفي هذا الشأن، تظل أيرلندا تشعر بالقلق بشأن الوضع الأمني وتعتقد أن جهود المجتمع الدولي الكبيرة ينبغي عدم تعريضها للخطر بخفض للقوات سابق لأوانه. ونتفق اتفاقا تاما مع تقييم الأمين العام بأن المكون العسكري للإدارة الانتقالية يجب الإبقاء عليه بحجمه الحالي إلى أن ترسخ الحكومة الجديدة في تيمور الشرقية أقدامها. ونعتقد أيضا أن من الضروري كفالة وجود دولي كبير في مرحلة ما بعد الاستقلال. وهذا ينبغي أن يتناسب مع المتطلبات الحقيقية وأن يكون وفق جدول زمني تحت رقابة واستعراض دقيقين. ونتطلع إلى توصيات الأمين العام وإلى مواصلة المناقشات بشأن هيكلة ذلك الوجود، الذي تأمل أيرلندا الاشتراك فيه.

وأيرلندا تعتقد أن تقدما كبيرا يحرز الآن نحو إجراء انتخابات ناجحة في تيمور الشرقية عن طريق عملية التسجيل وعن طريق برنامج التثقيف المدني الهام. ومع ذلك، نشعر بقلق بشأن خطى عملية تسجيل اللاجئين في تيمور الغربية. إن الذين يرغبون في التصويت في انتخابات الجمعية التأسيسية في تيمور الشرقية يجب أن يمكنوا من العودة إلى هناك في الوقت المناسب لتسجيل أسمائهم. ونحن نشعر بقلق بالغ إذ سمعنا هذا الصباح من السيد العنابي أنه لأكثر من شهر الآن لم يحرز تقدم آخر في عملية اللاجئين. ونحث حكومة إندونيسيا على تنفيذ برنامجها الخاص بالعودة والتوطين في هذا الشأن تنفيذا كاملاً وعاجلاً.

وتعتقد أيرلندا أن من الأساسي أن الذين انتهكوا حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ينبغي أن يحاكموا وفقا للمعايير الدولية للعدالة والإنصاف. وبينما نرحب بالخطوات المتخذة للتحقيق في تلك الانتهاكات، نشعر بقلق بشأن التطورات الأخيرة، بما فيها الأحكام الخفيفة التي صدرت فيما يتصل بمقتل ثلاثة أفراد من العاملين بمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في آتامبوا والنطاق المحدود لاختصاص المحكمة المخصصة لحقوق الإنسان. إننا نفهم أن هذه المسائل محل استعراض. وبينما نحترم احتراما تاما الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في داخل إندونيسيا، نحث بأقصى شكل ممكن السلطات المختصة على أن تدرك إدراكا تاما خطورة تلك الأعمال وتكفل إخضاع مرتكبي كل أنواع العنف لحكم القانون. ويجب أن يكون العقاب متناسبا مع الجريمة وكذلك أن يُرى بأنه متناسب مع الجريمة. وقد تكلم السيد راموس - هورتا توا ببلاغة وقوة في هذا الشأن.

لقد أثارت أيرلندا في اجتماع سابق مسألة النساء اللاتي اختطفن من تيمور الشرقية خلال الصراع هناك، وبعضهن محتجزات الآن هناك بطريقة غير مشروعة في ظروف من العبودية الجنسية في تيمور الغربية. وأيرلندا تشعر بقلق بالغ بشأن هذا الأمر. ونحن نشعر بقلق أيضا إذ نسمع اليوم من السيد العنابي بشأن المصاعب المستمرة في إحراز

تقدم بشأن هذه المشكلة. ونحث بأقوى لهجة على أن تقدم السلطات الإندونيسية التعاون التام في هذا الأمر العاجل. ونتوقع هذا التعاون ونطلبه.

أخيرا، اسمحوا لي بأن أؤكد التزام أيرلندا بدعم شعب تيمور الشرقية، سواء خلال فترة الانتقال إلى الاستقلال أو بعد الاستقلال.

السيد فرانكو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): إننا نشعر بالامتنان لتقديم تقرير الأمين العام الذي يوفر تقييما للحالة السياسية والعسكرية ولأصدائها على نطاق وبنية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

في المناقشة التي جرت في شهر كانون الثاني/يناير، ساد شعور بالحماس فيما يتعلق بالعملية النهائية لتحقيق الاستقلال لتيمور الشرقية. إلا أن هذا التقرير يوضح أن القلق يزداد مع اقتراب تيمور الشرقية من الاستقلال. وكولومبيا تؤكد من جديد ما أعربت عنه في مناقشة كانون الثاني/يناير: إن مجلس الأمن يجب أن يتخذ التدابير الضرورية للسماح للإدارة الانتقالية بإنهاء عملها، دون أية ضغوط تتعلق بالتوقيت يمكن أن تؤثر سلبا على مستقبل الحكومة الوليدة في تيمور الشرقية.

إن إجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية يوم ٣٠ آب/أغسطس سنة ٢٠٠١ سيكون بالتأكيد اختبارا لمستقبل الأمة التيمورية. لقد لاحظنا بارتياح أنه تسجل حتى الآن أكثر من ٤٠ في المائة من السكان. والجمعية التأسيسية تتحمل مسؤولية كبيرة. وفي هذا الشأن، نؤيد الإجراءات المتخذة للترويج للمناقشة وتيسير المشاركة العامة في مستقبل تيمور الشرقية. ونعتقد أن برامج تثقيف الناخبين التي تنشرها الإدارة الانتقالية هامة بصورة حيوية. ويبدو أيضا من المناسب لنا أن يتخذ القرار المتعلق بموعد استقلال تيمور الشرقية في ضوء مداولات الجمعية التأسيسية.

لا تزال حالة اللاجئين لم تحل بعد. ونحن نلاحظ زيارة رئيس موظفي الإدارة الانتقالية إلى أربعة مخيمات في بداية نيسان/أبريل، جنبا لجنب مع مسؤولين من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، بقصد نشر المعلومات بشأن الوضعين الأمني والسياسي في تيمور الشرقية. ونحن نأمل أن يّمكن يوم التسجيل الذي ستنظمه الحكومة الإندونيسية يوم ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١، وفقا لآخر المعلومات، من تحديد عدد اللاجئين الراغبين في العودة إلى تيمور الشرقية بشكل واضح، حتى يمكنهم القيام بذلك قبل إقفال باب التسجيل للانتخابات.

وفي هذا الشأن، أود أن أذكر أن من الضروري لمكتب منسق الأمم المتحدة للاجئين أن يقدم بسرعة نتائج البعثة المعلنة في الفقرة ١٧ من تقرير الأمين العام، المقرر القيام بها في أيار/مايو، حتى تتاح، كما نأمل، عودة وكالات الأمم المتحدة العاجلة إلى مخيمات اللاجئين .

المصالحة مسألة من أهم المسائل بالنسبة لمستقبل المجتمع التيموري. لكن المصالحة لن تتم في مناخ يتسم بالإفلات من العقاب. والمسؤولون عن ارتكاب جرائم خطيرة يجب أن يقدموا إلى المحاكمة.

إن كولومبيا تقدر الجهود المبذولة لإقامة علاقات يسودها الوئام بين إندونيسيا وتيمور الشرقية عن طريق تدابير لبناء الثقة. ونحن نقدر الجهود التي يبذلها السيد راموس – هورتا في هذا الشأن. ومع ذلك، من المهم بالمثل ضرورة مواصلة تحسين العلاقات بين البعثة الانتقالية وحكومة إندونيسيا، وعلى وجه الخصوص المسؤولين في تيمور الغربية. وفي هذا الشأن ترحب كولومبيا بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في الاجتماع الأخير في دينباسا فيما يتعلق بمسائل تسجيل اللاجئين والمعاشات التقاعدية للموظفين المدنيين

السابقين، وكذلك الاقتراحات المتعلقة باتفاقات تعقد مستقبلا بشأن خدمات الطيران والبريد وترسيم الحدود البحرية.

في المناقشة الأخيرة، التي جرت في بداية نيسان/أبريل، أشرنا بشكل مكثف إلى حوادث العنف السياسي في تيمور الشرقية والظلال التي تلقيها هذه على المستقبل الديمقراطي للبلاد. وفي هذا الشأن، أود، بهذه المناسبة، أن أبرز محتوى الفقرة ٢١ من التقرير، التي تفيد بأن السكان يخافون من أن العملية السياسية لن تظل سلمية. ونحن نحث ببذل جهود أكبر لمنع نشوب عنف سياسي، على أن تراعى، كما قال السيد راموس - هورتا، ليس فقط مصادر العنف الداخلية وإنما المصادر الخارجية أيضا.

فيما يتعلق بالأمن على الحدود، نشعر بقلق إزاء الادعاء بأن الميليشيات الموالية لإندونيسيا العاملة في تيمور الغربية لا تزال تؤيد الكفاح المسلح لاسترداد تيمور الشرقية وأن قدرتها الإجمالية لم تتناقص. وفي هذا الشأن، نلاحظ التوصية الواردة في التقرير بأنه مع مراعاة التشكك فيما تتطور إليه الظروف الأمنية، من المستصوب إبقاء المكون العسكري بحجمه الحالي إلى أن تنشأ حكومة تيمور الشرقية.

في الختام، أود أن أتكلم عن وجود الأمم المتحدة في فترة ما بعد الاستقلال. يشير الأمين العام في تقريره إلى أنه إلى أن تعلن تيمور الشرقية الاستقلال، لن تكون لها إدارة عامة تعمل بشكل مناسب وأن الإدارة ستحتاج سنوات قبل أن تحصل على المهارات العديدة اللازمة لها لكي تعمل بكفاءة تامة. وبينما هذا لا يدهشنا، بل ويبدو لنا واقعيا جدا - فإنه يتعارض ، كما قلنا في بداية هذا البيان، مع روح الحماس التي سادت في المناقشة التي أجريت في كانون الثاني/يناير. والحقيقة أن تيمور الشرقية ستظل بحاجة إلى الكثير من المساعدة من المجتمع الدولي لتكفل استقرارها. وكولومبيا توافق على أن قوة المكون العسكري ينبغي الإبقاء عليها وأن هذا الأمر ينبغي أن يستعرض بعد إجراء الانتخابات في آب/أغسطس.

لقد لاحظنا باهتمام بالغ إنشاء الفريق العامل المعني بتخطيط المرحلة التالية لانسحاب الإدارة الانتقالية. ونحن نود أن نسأل السيد العنابي عما إذا كان يمكنه أن يقدم لنا معلومات إضافية عن قوة العمل المتكاملة المشار إليها في الفقرة ٢٩، التي تنشأ في مقر الأمم المتحدة، والتي ستساعد وتكمل الفريق العامل المعني بتخطيط وتنسيق عمل المنظمات المعنية.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): يعرب وفدي عن الشكر للسيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعرضه التقرير الشامل الذي أعده الأمين العام ولتقديمه معلومات مستكملة إلى المجلس عن التطورات الأخيرة فيما يتعلق بالقضايا السياسية والاقتصادية، وحالة اللاجئين، والأمن.

ويرحب وفدي بوجود السيد غوسماو، رئيس المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، والسيد راموس - هورتا، عضو المجلس الانتقالي في تيمور الشرقية وهو المسؤول عن الشؤون الخارجية، في اجتماعنا. ومسألة مساهمتها في الكفاح الطويل لشعب تيمور الشرقية من أجل الاستقلال مسجلة في سجلات التاريخ. ونحييهما هنا اليوم، ومن خلالهما نحيي جميع أفراد الشعب في تيمور الشرقية بصدد سعيهم لتقرير مصيرهم.

لقد طورت بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية سجلا مثيرا للإعجاب بصدد إنشاء إدارة فعالة، وتقديم المساعدة في تطوير خدمات مدنية واجتماعية ودعم بناء القدرات من أجل أن يحكم التيموريون أنفسهم بأنفسهم والجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة

الانتقالية في تيمور الشرقية للمساعدة في تطوير المؤسسات وإرساء حكم القانون، تكون البعثة قد قدمت مساهمة كبيرة تيمور شرقية مستقلة.

بيد أن التحديات الأولية التي تواجه تيمور الشرقية لا تزال، أولا، الإعداد للانتخابات وتحقيق الاستقلال، وثانيا، تحديد دور مؤازر بنَّاء تقوم به الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد الاستقلال.

ونرحب بالإعلان الصادر في ١٦ آذار/مارس عن قانون الانتخابات للمجلس التأسيسي. ومن شأن الإطار الوطني للتثقيف المدني الذي تم تطويره أن ييسر تدفق المعلومات إلى الجمهور بشأن العملية الدستورية. بيد أننا نشجع القيام في وقت مبكر بإنشاء آلية دستورية مركزية تسمح لشعب تيمور الشرقية بتقديم مساهماتهم الخاصة والتفاعل معها بشأن صياغة دستورهم. ونعلم ما لهذه المسألة من أهمية لبناء ثقة الشعب التيموري في تشريعاته في المستقبل.

ونرحب أيضا بالسياسة التي تتبعها بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية للتشجيع على إيجاد توازن بين الجنسين في الإدارة التيمورية الجديدة. ويشجع قانون الانتخابات مشاركة النساء على قدم المساواة في العمليتين الانتخابية والدستورية. ونأمل أن يؤدي تدريب النساء في مجالات المشاركة السياسية واتخاذ القرارات والمعلومات الأساسية للترشيح للوظائف إلى مشاركة عدد كبير من النساء في الانتخابات وانتخاب النساء في الجمعية التأسيسية.

ولا تزال عودة اللاجئين وتسجيلهم في تيمور الغربية مسألة تتطلب اهتمامنا، مع اقترابنا من موعد الانتخابات. ووفقا لتقرير الأمين العام، تسير عملية التسجيل، التي من المقرر أن تكتمل بحلول ٢٠ حزيران/يونيه، ببطء، شديد، وما زلنا نواجه صعوبات في تسجيل اللاجئين. وأفاد التقرير بأن عدد اللاجئين العائدين إلى تيمور الشرقية قد انخفض من زهاء ٣ ٠٠٠ في آذار/مارس إلى أقل من ٤٠٠ في نيسان/أبريل. ونطلب من السيد العنابي أن يفيدنا عما إذا كان قد تم تحديد أسباب هذا الانخفاض الكبير في عودة اللاجئين.

ويعتقد وفدي بأن محاكمة الأشخاص المسؤولين عن جرائم الحرب والأعمال الشائنة ضرورية للحفاظ على القانون والنظام واحترامهما، كما أنه يمكن أن تترك أثرا إيجابيا على المصالحة. لقد تكلم السيد راموس - هورتا معبرا عن شعوره بشأن رد الفعل إزاء الأحكام التي صدرت فيما يتعلق بعمليات القتل البشعة التي وقع ضحيتها بعض موظفي الإغاثة التابعين للأمم المتحدة في تيمور الغربية في السنة الماضية. وذكر وفدي آنئذ، ونقولها هنا مرة أخرى، لا بد ليس فحسب أن تأخذ العدالة مجراها، بل لا بد أيضا من تطبيقها ولذلك، يتعين النظر إلى الاستئناف الذي سوف يقدمه المدعي العام بشأن هذه الأحكام، بوصفه تطورا إيجابيا.

وتترتب على هذه الأحكام آثار مباشرة لا على الحالة في تيمور الشرقية فحسب، بل أيضا على مستقبل علاقات حسن الجوار بين تيمور الشرقية وإندونيسيا. ونعلم أن الطرفين كليهما يحدوهما الأمل في تحقيق ذلك. ونناشد أيضا السلطات الإندونيسية أن تجد طريقة للتصدي للجرائم التي ارتكبت قبل الاستفتاء العام الذي أجري في آب/أغسطس ١٩٩٩.

ونحيط علما بأن مكتب منسق الأمن التابع للأمم المتحدة قد قرر رئاسة بعثة لتقييم حالة الأمن توفد إلى تيمور الغربية في هذا الشهر. ولقد فرق السيد غوسماو بين الحالة الداخلية في تيمور الشرقية، وهي حالة خاضعة للسيطرة،

وبين الحالة على الحدود، حيث تسيطر مجموعات الميليشيات، حسبما قال، بمنأى عن العقاب. ونحن نشجع حكومة إندونيسيا على تنفيذ كل التدابير التي طالب بها القرار ١٣١٩ (٢٠٠٠) بغية تهيئة بيئة أكثر أمنا لعودة موظفي الأمم المتحدة إلى تيمور الغربية وبغية تسهيل إعادة تصنيف حالة الأمن في تيمور الغربية. وفي هذا الصدد، نؤيد الإبقاء على العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية عند مستواه الحالي.

وحتى بعد الاستقلال، ستظل مساعدة المجتمع الدولي تتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لتيمور الشرقية. ويتعين علينا أن نساعد التيموريين الشرقيين في تحقيق أمانيهم في مرحلة ما بعد الاستقلال، بما في ذلك إحراز تقدم اقتصادي وتوطيد دعائم الديمقراطية. ويتحتم أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدات التقنية والمالية وأن يساعد شعب تيمور الشرقية في تهيئة بيئة يكون من شأنها أن تفضي إلى استدامة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

وتقتضي الحاجة أن تواصل الشرطة المدنية الدولية الاضطلاع بمهام إنفاذ القانون وتدريب الشرطة التيمورية الشرقية. كما أن تطوير البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية بحاجة أيضا إلى دعم كبير، ويتعين كذلك دعم إنشاء نظام قضائي موثوق به وفعال.

وسوف يحكم على نجاح الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لا بما حققته قبل الاستقلال فحسب، بل أيضا بمدى قدرة التيموريين الشرقيين على مواجهة التحديات التي سوف تواجههم في مرحلة ما بعد الاستقلال. وفي هذا السياق، نؤيد إنشاء فرقة عمل متكاملة تابعة للبعثة، لأننا نعتقد بأنها سوف توفر أساسا لتحديد المساعدة التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة.

في الختام، يعرب وفدي عن تأييده لشعب تيمور الشرقية وتضامنه معه. ونتطلع إلى الترحيب بهم قريبا في أسرة الأمم عندما يحققون استقلالهم.

السيد غوكول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): أرحب باسم وفدي، ترحيبا حارا بحضور السيدين غوسماو وراموس - هورتا في هذه الجلسة المفتوحة، وأشكر السيد العنابي الأمين العام المساعد على إحاطته الإعلامية التي قدمها لنا. ومن دواعي السرور الاستماع إلى البيانات والأفكار الواضحة بشأن هذا الموضوع الهام جدا. ويعرب وفدي عن تقديره لمواصلة إحراز تقدم في تيمور الشرقية على مسار الاستقلال. ونثني على إدارة السيد فيرا دي ميلو المقتدرة وإرشاداته والعمل الحسن الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية في هذا الصدد.

يتضح من تقرير الأمين العام أنه قد تم بالفعل إحراز تقدم ملحوظ منذ تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية في كانون الثاني/يناير من هذه السنة. وبعد الإعلان الصادر في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١ عن قانون انتخابات المجلس التأسيسي، والتسجيل المدني، وتطوير إطار عمل وطني للتثقيف المدني، وبدء برنامج شامل للناخبين وتطوير وتدريب جهاز شرطة لوراسا في تيمور الشرقية خطوات إيجابية بالفعل.

ومن شأن الجهود الرامية إلى تسهيل تطوير اقتصاد سوقي دينامي في تيمور الشرقية أن يساعد في تهيئة بيئة للأعمال ترحب بالاستثمارات المحلية والأجنبية. ونثني على مبادرة بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية في هذا الصدد. ونرحب بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية للتعجيل بعملية التيمرة من خلال تقديم برامج شتى للتدريب والتوظيف في القطاعات الرئيسية من الإدارة والخدمات. ونعرب عن

التقدير لحقيقة أنه في غمار الإعداد للانتخابات المقبلة في الجمعية التأسيسية بدأت بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية برنامجا مصمما لإشراك المزيد من النساء في العملية السياسية. ونأمل أن تواصل المنظمات المجتمعية المدنية في سائر تيمور الشرقية، وصندوق الأمم المتحدة للمرأة، التعاون مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية في هذا الصدد.

ونرحب بالاجتماع الذي عقد بين حكومة جمهورية إندونيسيا وبعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية/الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية، الذي عقد يوم ١٥ أيار/مايو ٢٠٠١ في دنباسار، وتمت خلاله مناقشة وإيضاح قضايا هامة كثيرة.

لقد أسعدتنا بصورة خاصة تلك الأخبار عن قيام فريق الأمم المتحدة بنشر المعلومات في أوساط اللاجئين عن الحالة الأمنية والسياسية في تيمور الشرقية فضلا عن المساعدة التي تقدم للعائدين. ونعتقد أن ذلك سيبدد كافة الشكوك في أذهان أولئك الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم ولكن يمنعهم من ذلك إما نقص المعلومات أو المعلومات المضللة التي يروجها ممثلو الجماعات الموالية للاندماج.

وفي هذا الصدد، نرحب بمطالبة السيد فييرا دي ميلو لجميع الصحفيين في تيمور الشرقية بالالتزام بأعلى معايير النزاهة المهنية، والامتناع عن إثارة الكراهية وتجنب التحيز في تغطيتهم الإخبارية. ونعتقد أن لإذاعة الإدارة الانتقالية دورا أساسيا عليها أن تؤديه في الانتخابات المقبلة بتوعية السكان وتعريفهم بالآليات التي وضعت من أجل انتخابات حرة ونزيهة.

وفي تاريخ هذه المنظمة، فإن الاتفاقات التي ترعاها الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات، أثبتت نجاحها في عدد من الصراعات. ومع ذلك مثلما كانت هناك نجاحات في مراقبة الأمم المتحدة للانتخابات كانت هناك أيضا نجاحات غير كاملة بل وإخفاقات في بعض الأحيان. ومع تزايد الحاجة إلى مراقبة محايدة للانتخابات، ينبغي للأمم المتحدة أن تستفيد من أخطائها السابقة كيما تحقق هدفها الأساسي بتعزيز السلم والأمن في المجتمع الدولي. وفي حقيقة الأمر، فإن شعب تيمور الشرقية لم يعرف الاستقلال لنحو ثلاثة قرون، وبالتالي، فإن أي قصور في الإعداد للانتخابات من جانب المجتمع الدولي سيزيد من الإحباط الذي يشعر به هذا الشعب. ونرى أنه ينبغي ألا يدخر جهد لضمان أكبر مشاركة ممكنة في الانتخابات. كما أنه من الأهمية أن نضمن مصداقية النتائج التي ستسفر عنها الانتخابات.

وعلى حين يشير التقرير إلى العديد من التطورات الإيجابية، فقد ذكرت أيضا مسائل تبعث على القلق. ومن ذلك التدفق المستمر للاجئين إلى المناطق الحضرية الذي يزيد من مشاكل البطالة المتزايدة؛ والمعلومات المضللة وحملات الدعاية السلبية التي تقوم بها الجماعات الموالية للاندماجيين؛ وخوف جميع السكان من ألا تظل العملية السياسية محتفظة بطابعها السلمي؛ فضلا عن عدم اليقين فيما يتعلق بموعد الاستقلال الذي لا بد من مناقشته في أقرب وقت ممكن.

ويعتقد وفد بلادي أن التطورات السياسية والدستورية في تيمور الشرقية مسائل ذات أهمية كبرى للمجتمع الدولي ولشعب تيمور الشرقية. وعلى الرغم من أنه قيل الكثير عن العملية المؤدية إلى الاستقلال الكامل والفعال، فإن ما يحتاجه التيموريون الشرقيون هو انتقال سلمي للسلطة إلى أيدي التيموريين الشرقيين، الذين عليهم تقع المسؤولية عن مصيرهم، وأن يواصلوا العملية التطورية في إطار من الديمقراطية والحرية والعدالة.

ومن نافلة القول إن نجاح أي عملية ديمقراطية يتطلب بداية انتهاج نهج لا يستثني أحدا بما يسمح باشتراك

سائر السكان دون تمييز. ويسعدنا أن نعلم أن ما يزيد على ٤٢ في المائة من السكان التيموريين الشرقيين قد سجلوا في قوائم الانتخاب. ونؤيد ما عبرت عنه الوفود الأخرى من ضرورة معاملة العائدين باعتبارهم جزءا لا يتجزأ من عملية المصالحة الأشمل والديمقراطية الشعبية في تيمور الشرقية المستقلة. ونأمل خلال الفترة القصيرة المتاحة أمام الإدارة الانتقالية أن تحظى هذه المسألة بالاهتمام الذي تستحقه. ونقدر القرار الذي اتخذته السلطات الإندونيسية بإجراء عملية إعادة تسجيل مدها يوم واحد للاجئين التيموريين الشرقيين في تيمور الغربية في حزيران/يونيه. مع ذلك، فإذا اقتضت الضرورة ينبغي تمديد فترة التسجيل لإفساح وقت أطول لهذه العملية كيما تكون أكثر نجاحا ومصداقية.

وهناك مسألتان هامتان علينا أن نعالجهما الآن، أولهما نوع العلاقة التي قد يرغب المجلس التأسيسي المنتخب في أن يقيمها مع الإدارة الانتقالية بعد الانتخابات التي ستجرى يوم ٣٠ آب/أغسطس؛ ثانيا، ما هو شكل التواجد الدولي الذي سيطلب بعد الاستقلال بغية ضمان استمرار العملية الديمقراطية بصورة فعالة.

ومن تجارب الماضي، يتضح أن الخروج لا بد وأن يكون منظما ومستندا إلى التخطيط، على أن تؤخذ في الحسبان كل الاحتمالات لتقديم ما قد يطلب من الدعم والمساعدة. وفي هذا الصدد، يجب أن يضمن مجلس الأمن أن مهمة الإدارة الانتقالية كانت ناجحة وأن هناك إمكانية حقيقية لمشاركة المانحين الرئيسيين في فترة ما بعد الانتخابات في تمويل الآليات الإدارية وغيرها من الآليات الدستورية التي ستعزز عملية التيمرة وتضمن للسكان المشاركة الكاملة والفعالة في الشؤون اليومية لبلادهم.

وفد بلادي يؤيد الملاحظة التي وردت في الفقرة ٢٤ من تقرير الأمين العام في هذا الصدد - أي الإبقاء على العنصر العسكري في شكله الحالي بصفة أساسية إلى أن توطد حكومة تيمور الشرقية أقدامها. ونعتقد أن عملية تطوير وتدريب قوة شرطة تيمور لوراسائي لا بد وأن يُعجل بها وألا تنتظر نهاية شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٣ حتى يكتمل قوامها.

وعلى المجتمع الدولي أن يتحقق من أن الإرادة السياسية للقيادة التيمورية الشرقية من أجل مجتمع قوي يقوم على سيادة القانون ومفاهيم حقوق الإنسان، لن تتعرض لضغوط لا لزوم لها.

وأخيرا، فإن وفد بلادي يشعر بالتفاؤل إزاء المهمة التي يضطلع بها المجتمع الدولي في تيمور الشرقية. ونأمل أن تحقق تيمور الشرقية مركز الدولة وأن تنضم إلى أسرة أعضاء الأمم المتحدة في القريب العاجل. إن استقلال تيمور الشرقية يعني الكثير من حيث السلم والأمن في المنطقة، وسيكون مؤشرا لمرحلة جديدة في المشاركة الشعبية للسكان في تقدم تيمور الشرقية وتنميتها.

السيد أحسان (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد بلادي بالتقرير المؤقت للأمين العام والمعلومات الإضافية التي قدمها السيد العنابي صباح هذا اليوم. ونرحب أيضا بالسيد زانانا غوسماو رئيس المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، والسيد راموس - هورتا. ونقدر كثيرا حضورهما والبيانين اللذين أدليا بهما اليوم.

إننا نقف عند النقطة التي سينطلق منها هذا الإقليم على طريق الاستقلال. وقد أصبح المسرح مهيأ لهذا الحدث بعد إعلان القواعد المنظمة لانتخاب المجلس التأسيسي وعملية التسجيل المدني الجارية الآن. ومناقشة اليوم تتيح لنا الفرصة لتقييم الأوضاع في بعض المسائل العالقة، والمسائل التي قد تؤثر على مسار الأحداث المؤدي إلى الاستقلال. ونود أن نعترف بالتقدم الذي تحقق خلال الجولة الأخيرة من

المحادثات بين حكومة إندونيسيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية.

فيما يتعلق بتسجيل اللاجئين التيموريين الشرقيين في المخيمات، نسجل العزم على استجلاء المسائل المتعلقة بالمواطنة نتيجة للخيار الذي سيقدرونه. ونرحب أيضا بفكرة إنشاء صندوق خاص لسداد المعاشات التقاعدية لموظفي الخدمة المدنية الإندونيسية السابقين، وإدراج هذا الصندوق ضمن النداء المشترك من أجل إيجاد حل شامل لحالة اللاجئين التيموريين الشرقيين، الذي ستصدره الأمم المتحدة والحكومة الإندونيسية. وقد جرت مناقشة بناءة أيضا حول إنشاء خط جوي وخدمات بريدية بين إندونيسيا وتيمور الشرقية. والزيادة التي طرأت مؤخرا في أعداد الطلاب التيموريين الشرقيين الذين يدرسون في المعاهد الإندونيسية تعد مؤشرا طيبا على العلاقات المجدية والمفيدة بصورة متبادلة بين المجتمعين.

ويسعدنا أن نعلم بتنظيم حملة لنشر المعلومات في أوساط اللاجئين عن الحالة الأمنية والسياسية في تيمور الشرقية. ونرى أن قرار إيفاد بعثة التقييم الأمني إلى تيمور الغربية هو قرار إيجابي. وفي هذا الصدد، نأمل أن تقدم إندونيسيا كل التعاون لهذا الفريق وأن تتخذ الخطوات التي تسهل التوصية إلى نتائج مواتية لعودة العاملين في المجال الإنساني. من ناحية أخرى، فإن الأمن في المخيمات يجب أن يتحسن من خلال خطوات يمكن للحكومة الإندونيسية أن تتخذها. وأن وفد بلادي يشعر بالقلق إزاء الانخفاض الكبير في عدد اللاجئين العائدين في الآونة الأخيرة.

من ناحية أخرى، فهناك خطوات بالغة الأهمية اتخذها الجانب التيموري الشرقي على الساحة السياسية. وأشير هنا إلى اتجاه النية كما سمعنا اليوم إلى حل المجلس الوطني للمقاومة التيمورية الشرقية وتقيد جميع الأحزاب السياسية بمبادئ معينة في مساعيها مستقبلا.

لقد استمعنا باهتمام إلى النقاط التي طرحها كل من السيد غوسماو والسيد راموس - هورتا فيما يتعلق بالعدالة والمصالحة. ونحن نتفهم مشاعرهما تماما. فمن الواضح أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لضمان أن يسود العدل والإنصاف. فالعدل ينبغي أن يمهد الطريق للمصالحة، ولكل من إندونيسيا وتيمور الشرقية مصالح طويلة الأجل في المصالحة.

ويجب تعزيز التعاون بين وحدة الجرائم الخطيرة التابعة للإدارة الانتقالية وسلطات إندونيسيا. وفيما يتعلق بالأحكام الأخيرة التي صدرت بشأن حادث أتامبوا، فإننا نشارك السيد راموس - هورتا الأمل بأن القول الفصل لم يسمع بعد.

ونرحب بالخطوات التمهيدية المتخذة نحو إجراء الانتخابات في ٣٠ آب/أغسطس من هذا العام. وفي هذا الصدد، نود أن نسأل السيد العنابي عن الدور الذي يقوم به المتطوعون في مساعدة الإدارة الانتقالية. ففضلا عن مراقبة الانتخابات، بوسع أولئك أن يؤدوا بعض المهام الأخرى لمساعدة الإدارة الانتقالية بطريقة تحقق فعالية التكاليف.

أما فيما يتعلق بسيناريو ما بعد الاستقلال، فإننا نرحب بقيام الممثل الخاص للأمين العام بإنشاء الفريق العامل المعني بالتخطيط وفرقة العمل المدمجة المعنية بفترة ما بعد بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية. وفيما يواصل الفريق مداولاته - ونحن مسرورون لملاحظتنا أنه يفعل ذلك في مشاورات مغلقة مع السكان المحليين - نعتقد بأن هناك حاجة إلى إيجاد توازن بين الموظفين الدوليين والموظفين المحليين، ليس على حساب الكفاءة.

ونوافق تماما على أن الاستثمار الهائل الذي وظفه المجتمع الدولي في تيمور الشرقية ينبغي توفير الحماية له. ومن المشجع أن نلاحظ التقدم الجيد الذي أُحرز حتى الآن؛ ومع ذلك، لا يزال يتعين القيام بعمل كثير بغية إدارة البلاد بعد الاستقلال.

ونقدر حق التقدير الحاجة إلى وجود دولي لحفظ السلام في تيمور الشرقية بعد الاستقلال، ونعتقد بأنه يتعين اتخاذ القرارات وفقا لتطور الحالة. وشؤون الإقليم آخذة في أن تكون بين أيدي أبناء تيمور الشرقية شيئا فشيئا. وفترة التحضير للانتخابات ستكون هامة، ونتمنى لشعب تيمور الشرقية كل الخير.

السيد بن يوسف (تونس) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلادي أن يشكر السيد هادي العنابي على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونحن ندرك إدراكا كاملا الأعمال والجهود الممتازة التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية لدى الاضطلاع بولايتها في تيمور الشرقية، ولا سيما في هذه المرحلة الحاسمة.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره. ويشعر وفد بلادي كذلك بالامتنان للسيد غوسماو وللسيد راموس – أورتا على إحاطتهما الإعلامية بشأن الحالة في تيمور الشرقية وبشأن التحديات الماثلة أمام إنجاز عملية الاستقلال.

إن تيمور الشرقية تتجه ببطء ولكن على نحو أكيد صوب نيل الاستقلال. ومع ذلك، لا بد أن نواصل عن كثب رصد التطورات في الحالة، والإبقاء على التزامنا بالعملية. ويقول الأمين العام في تقريره إن تحضيرات تيمور الشرقية للاستقلال جارية على قدم وساق، ولكنه يلاحظ أنه لا يزال يتعين القيام بعمل كثير إذا أريد تحقيق الهدف. وهاتان الملاحظتان تدلان على أننا يجب أن نبذل مزيدا من الجهود للوفاء بطموحات شعب تيمور الشرقية في العيش المستقل وصون الاستثمارات التي وظفها المجتمع الدولي لمستقبل ذلك البلد.

وبعد الاستقلال، فإن تيمور الشرقية ستحتاج أيضا إلى مساعدات دولية كبيرة وإلى وجود للأمم المتحدة بغية كفالة الاستقرار والإعداد للمراحل المستقبلية تعزيزا للسلم في ذلك البلد. وإنشاء فريق عامل لتقييم الحاجة إلى موظفين دوليين لمساعدة حكومة تيمور الشرقية في المستقبل خطوة هامة أيضا في تلك العملية.

ونعتقد أنه من الضروري التوصل إلى تسوية نهائية شاملة لمشكلة اللاجئين، التي تبقى مصدر قلق. وهذا يتطلب التزام جميع الأطراف، والسماح بتسريع عودة اللاجئين أو إعادة توطينهم في ظل ظروف جيدة بغية البدء بعملية التسجيل. ومشاركة اللاجئين في المستقبل السياسي لبلدهم أمر هام جدا في تعزيز المصالحة فيما بين جميع أبناء تيمور الشرقية. وفي هذا الصدد، نرحب بالاجتماع الذي عقد في في دينبسار بتاريخ ١٥ و ١٦ أيار/مايو بين الحكومة الإندونيسية وبعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية، وبحثت فيه عدة مسائل هامة.

والحالة الأمنية تظل هادئة عموما، رغم بعض الحوادث المعزولة التي تفتعلها عناصر خارجة عن السيطرة. وفي هذا الصدد نعتقد أن إعادة تقييم الحالة الأمنية في تيمور الغربية بغية تعديل التصنيف الأمني في تلك المنطقة قد تساعد على تسريع إعادة ترسيخ وبناء الثقة بين الجارين، وعلى إطلاق عملية المصالحة فيما بين التيموريين. علاوة على ذلك، نعتقد أن الخفض التدريجي للعنصر العسكري وللشرطة المدنية الدولية يمكن النظر فيه في المستقبل القريب.

ومع ذلك، نرى أن اقتراح الأمين العام بالإبقاء على العنصر العسكري على حاله حتى تنال تيمور الشرقية

الاستقلال هو قرار حكيم ينبغي مراعاته بغية كبح أي نية في دفع التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي في تيمور الشرقية إلى الوراء.

وأخيرا، إن بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية هي مشروع رائد للأمم المتحدة التي يتطلب سجلها الإيجابي حتى الآن أن نبذل جهودا أخرى من أجل تحقيق انتقال سلس نحو إحلال سلام حقيقي في تيمور الشرقية. ومؤتمر المانحين الذي يتعين عقده في كامبيرا في منتصف حزيران/يونيه سيكون فرصة جديدة أمام المجتمع الدولي لإثبات التزامه في هذا الصدد.

السيد كاسي (مالي) (تكلم بالفرنسية): وأنا أيضا أشكر الأمين العام على تقريره المؤقت عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية، والسيد العنابي على قيامه بعرض التقرير وعلى المعلومات الإضافية المفيدة جدا التي قدمها لنا.

وأود أيضا أن أرحب بيننا اليوم بالسيد غوسماو والسيد راموس - أورتا، وأن أشكرهما على بيانيهما الهامين وعلى الجهود التي يبذلانها من أجل استقلال تيمور الشرقية.

لقد أحطنا علما على النحو الواجب في التقرير قيد النظر بالتقدم المحرز في مجالات معينة، بما في ذلك إشراك عامة الناس بوضع الدستور. ونوافق أيضا على أفكار واهتمامات معينة طرحها متكلمون سابقون. وفي هذا الصدد، أود أن أدلي ببعض التعليقات.

أولا، رغم أننا نوافق على أنه لا بد لنا من مواصلة عملية الإعداد للانتخابات، فإننا نعتقد بأنه هناك عمل كثير لا يزال يتعين أن نقوم به بغية تنظيم إجراء انتخابات نزيهة وشاملة في التاريخ الذي يحدده الجدول الزمني. وهذا مرده إلى سببين على الأقل يرتبطان، في جملة أمور، بمسألتي الأمن وعودة اللاجئين. ومسألة الأمن ضرورية لإجراء الانتخابات وقد أكد عليها العديدون مجددا هذا الصباح. والفقرة ٢١ من التقرير تؤكد على هذه المسألة، ونحن نوافق على التقييم الوارد في الفقرة ٢٤ والمتمثل في الحاجة إلى الإبقاء على العنصر العسكري الضروري في شكله الحالي حتى ترسخ حكومة تيمور الشرقية نفسها.

ونشعر بالامتنان لإندونيسيا على إسهامها في الاستقرار النسبي القائم في المنطقة الحدودية، مثلما يرد في فقرة أخرى من التقرير. ونرى أيضا أنه يجب الإسراع في عودة اللاجئين، بتقديم كل الدعم الضروري لمشاركتهم الواسعة في الانتخابات في ظل أفضل الظروف الممكنة. ونعتقد بأنه يجب علينا، مرة أخرى، أن نشجع التعاون بين الحكومة الإندونيسية وبعثة الأمم المتحدة في هذا المجال.

وثانيا، ينبغي أن نواصل العمل على تعزيز قدرات المؤسسات البازغة في تيمور الشرقية، بإشراك منظومة الأمم المتحدة بأسرها والمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نرحب بالعمل الذي أنجزه الممثل الخاص للأمين العام، السيد فييرا دي ميلو، وبإنشاء فرقة عمل في مقر الأمم المتحدة لدعم وإنجاز الأنشطة التي يضطلع بها الفريق العامل بشأن التخطيط لفترة ما بعد البعثة. ويحدونا الأمل في أن يتيح مؤتمر المانحين الذي يتعين عقده في كامبيرا في حزيران/يونيه المقبل إحراز تقدم في الفريق العامل.

وثالثا، لا نزال نعتقد أنه يجب علينا تشجيع الاستثمار في تيمور الشرقية بغية التصدي للمسائل الاقتصادية الخطيرة التي كثيرا ما ترتبط بأعمال العنف التي يرتكبها بعضهم. وبالمثل، نشجع على الاستغلال الجاري للموارد المعدنية في تيمور الشرقية، ونحث أبناء تيمور الشرقية الذين يعيشون في الخارج على الاستثمار في بلادهم.

وفي الختام، يغتنم وفد بلادي هذه الفرصة للإشادة مرة أخرى بالممثل الخاص للأمين العام، وبأفراد بعثة الأمم

المتحدة على الجهود التي يبذلونها من أجل أن تنال تيمور الشرقية استقلالها، وفقا لطموحات شعبها. ووفد بلدي يظل على اقتناع بأن استقلال تيمور الشرقية القائم على التعددية الديمقراطية وعلى الميثاق الوطني الذي أشار إليه السيد راموس - أورتا ، ينبغي أن يحظى بمساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): تود النرويج أن تشارك الآخرين في الترحيب بالضيفين الهامين، السيد زانانا غوسماو والسيد خوسيه راموس - أورتا في المجلس. ونحن في النرويج، سواء على المستوى السياسي أو في المجتمع المدني، نعلق لفترة طويلة أهمية كبرى على تيمور الشرقية. ومن دواعي الارتياح إذا أن نسمع عرضهما عن الحالة وعن التحديات الماثلة أمامنا.

ونعتقد بأن تيمور ما فتئت تمر بمرحلة انتقالية صعبة منذ استفتاء عام ١٩٩٩. ولقد تم إحراز تقدم كبير في فترة زمنية قصيرة عن طريق الجهود المشتركة التي يبذلها شعب تيمور الشرقية وقيادته والأمم المتحدة.

ومع ذلك، فإننا جميعا ندرك أن بعض التحديات الأساسية لا يزال ماثلا أمامنا. والأشهر التي تفصلنا عن انتخابات ٣٠ آب/أغسطس، وكذلك الفترة التي ستعقب تلك الانتخابات مباشرة، ستكون ذات أهمية حيوية بالنسبة لمستقبل تيمور الشرقية. ولذا، تود النرويج أن تؤكد على الحاجة إلى الالتزام المتواصل للأمم المتحدة في هذه المرحلة الحاسمة للغاية.

ونغتنم هذه الفرصة للتأكيد من جديد على أهمية أن تكون انتخابات آب/أغسطس حرة ونزيهة، وأن يتمكن جميع التيموريين الشرقيين من ممارسة حقهم في الانتخاب. ومما يثلج الصدر أن عددا كبيرا من السكان قد سجلوا بالفعل في قوائم الانتخاب. وفي هذا الصدد، نرحب أيضا بمبادرة الإدارة الانتقالية تنظيم برنامج شامل لتوعية الناخبين.

وإننا ندرك جميعا الأهمية الحيوية لكفالة العودة الآمنة للاجئين من تيمور الغربية قبل انتهاء عملية تسجيل الناخبين. لذا، نود أن نشجع الحكومة الإندونيسية على تنفيذ عملية تسجيل اللاجئين التي وعدت بها، في أوائل شهر حزيران/يونيه من هذا العام، باعتبار ذلك شرطا هاما لإعادة التوطين الطوعي.

إلا أن الوضع الأمني على المناطق الحدودية وفي مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية لا يزال يبعث على القلق الشديد. وفضلا عن ذلك، فهناك صلة جلية بين وجود جماعات الميليشيا في المخيمات وحولها وبين إبطاء عملية التوصل إلى حل دائم لمشكلة اللاجئين. لذا، ترحب النرويج بمبادرة مكتب المنسق الأمني للأمم المتحدة بتنظيم بعثة التقييم الأمني المشتركة بين الوكالات إلى تيمور الغربية خلال الشهر الحالي. وستكون هذه، كما نأمل، خطوة أولى هامة نحو تسهيل عودة أكثر أمنا للاجئين. وفيما يتعلق بالأمن في المناطق الحدودية، نود أن نحث الحكومة الإندونيسية مجددا على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠).

وتشعر النرويج بالقلق إزاء التقارير الأخيرة عن العنف الذي يرتكب بدافع سياسي. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لحث القيادة التيمورية الشرقية والإدارة الانتقالية على مواصلة زيادة جهودهما لتلافي تزايد العنف خلال الفترة السابقة على انتخابات آب/أغسطس. وكما أكد وفد بلادي مرارا وتكرارا، فإننا نعلق أهمية كبرى على محاكمة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الخطيرة. وأن الحيلولة دون تفشي الإفلات من العقاب، والموضوعية في

تقصي الحقائق وتعزيز الردع، تشكل في رأينا، الأسس الضرورية لإقرار سلام طويل الأجل وتحقيق المصالحة.

وتشعر النرويج بالقلق لقصر ولاية المحكمة المخصصة التي أنشأتها إندونيسيا مؤخرا للتعامل مع الجرائم الخطيرة المرتكبة في تيمور الشرقية. ولا يمكننا أن نتلمس أي مبرر سليم لقصر ولاية هذه المحكمة، الأمر الذي سيترك المحكمة دون سلطة تمكنها من محاكمة أولئك المسؤولين عن المذابح التي ارتكبت في ليكويكا وسؤاي والعديد من الجرائم الخطيرة الأخرى. ومع ذلك، فنحن نفهم أن ولاية هذه المحكمة ينبغي أن توسع لتشمل الحوادث التي وقعت قبل الاقتراع أيضا.

إن قصر ولاية مثل هذه المحكمة على الأعمال التي ارتكبت بعد اقتراع آب/أغسطس ١٩٩٩، إلى جانب الأحكام الخفيفة التي صدرت ضد مرتكبي أحداث أتامبوا، تثير بعض الشك بشأن صحة العزم على تقديم أولئك الذين ارتكبوا جرائم دولية خطيرة إلى العدالة. ومع ذلك، يسعدنا أن نعلم أن المدعي العام الإندونيسي سيستأنف ضد الأحكام الصادرة في قضية أتامبوا. ويسعدنا كذلك أن نلاحظ أن التحقيقات التي تجريها الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية تحقق تقدما، وأنه في الآونة الأخيرة، تم تجريم اثنين من أعضاء الميليشيا يوم ٢ أيار/مايو، حيث اتهما بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

وتشدد النرويج على أهمية استمرار الدعم الاقتصادي للإدارة الانتقالية، والبنك الدولي والوكالات الإنسانية والإنمائية العاملة في تيمور الشرقية. ومع ذلك، فنحن نعتقد أنه يتعين على الوكالات الإنمائية أن تبذل جهودا أكبر من أجل توجيه الاستثمارات إلى المناطق الريفية بغية العمل على تنمية تلك المناطق.

وبمجرد استقلال تيمور الشرقية فإنها ستكون بحاجة إلى مزيد من المساعدة المالية والفنية على السواء وإلى استمرار وجود الأمم المتحدة. وفي رأينا أن هيكل وجود الأمم المتحدة مستقبلا يجب أن يقوم على أساس تقييم متعمق وشامل للوضع على أرض الواقع. وبصفة خاصة، نعتقد أن وجود الشرطة والعسكريين في المستقبل يجب أن يعكس الوضع الأمني الفعلي بوضوح. وفي الوقت الحالي، ثمة استقرار نسبي في تيمور الشرقية، ولكن الوضع لا يزال هشا. ونعتقد أنه سيكون من الأهمية بمكان أن تجرى مناقشة وتقييم مستقبل وجود الأمم المتحدة في أعقاب تقديم الأمين العام لتقريره إلى المجلس في تموز/يوليه من العام الحالي.

وفضلا عن ذلك، يسعدنا أن الإدارة الانتقالية قد أنشأت فريقا عاملا معنيا بالتخطيط لفترة ما بعد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وأن هذا الفريق يركز في عمله على الولاية والحجم والمدة والصلاحيات التي ستكون لوجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية في المستقبل. ونأمل أن يكون بوسع مجلس الأمن الاستفادة من عمل هذا الفريق في مداولاته التي سيجريها في المستقبل.

واسمحوا لي في الختام أن أثني على السيد فييرا دي ميلو الممثل الخاص وموظفيه الدوليين والتيموريين الشرقيين، لاضطلاعهم بهذه المهمة الجسيمة بطريقة تعطينا الأمل في انتقال سلس إلى تيمور الشرقية المستقلة.

السيد كروخمال (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن بشأن تيمور الشرقية. وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيد العنابي على إحاطته الإعلامية. ونحن نرحب بالسيد غوسماو، رئيس المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، وبالسيد راموس - أورتا، عضو الحكومة الانتقالية، ونشكرهما على مشاركتهما اليوم في هذه الجلسة لمجلس الأمن.

إننا نشاطر أعضاء المجلس الذين تكلموا قبلي التحليلات عن آخر التطورات التي شهدتها الحالة في المنطقة، والأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية. وسأختصر في التعليقات التي سأدلي بها.

إن وفد بلادي يرحب بالتقرير المؤقت للأمين العام وبالاستنتاجات الواردة فيه. ومن الأهمية البالغة بالتأكيد أن نسترشد بالحاجة إلى حماية الاستثمار الضخم الذي وظفه المجتمع الدولي من أجل مستقبل تيمور الشرقية في هذه المرحلة الخاصة من الانتقال السياسي. والخطوة المقبلة، ولعلها أهم خطوة من الخطوات المتخذة حتى الآن للتحرك نحو تحقيق هدف نيل الاستقلال، هي قيام المجلس التأسيسي بإنجاز الدستور، ومن ثم إجراء انتخابات ديمقراطية. ونحن متأكدون أن استمرار النجاح في عملية الانتقال السياسي سيعتمد إلى حد بعيد على كفالة بيئة آمنة.

وسلسلة الحوادث التي وقعت مؤخرا واتصفت بالعنف وتكرر ذكرها تثير القلق إزاء أن العملية السياسية قد لا تظل محتفظة بطابعها. وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي أن يؤكد على الأهمية المستمرة للترتيبات الأمنية التي يوفرها حاليا العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية في بعثة الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق باللاجئين، حدثت زيادة في آذار/مارس في عدد اللاجئين الذين عادوا إلى أماكنهم الأصلية، لكن الحالة العامة لم تتحسن تحسنا كبيرا. ونود أن نشدد كذلك على ضرورة إيجاد حل سريع لحالة اللاجئين. ويعتبر وفد بلادي أن المصالحة بين سكان تيمور الشرقية وهي مسألة لها تأثير مباشر على عودة اللاجئين - ستكون محدودة للغاية إلى حين يحاكم المسؤولون عن الجرائم الكبيرة وفقا للقواعد الدولية.

ونود أن نشارك الوفود التي أعربت عن شعورها بالإحباط إزاء الأحكام الخفيفة التي صدرت في قضية أتامبوا. وهنا لا بد لي أن أؤكد أيضا قلقنا إزاء النطاق المحدود لصلاحية المحاكم المخصصة المنشأة حديثا للنظر في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية المرتكبة قبل إجراء الاقتراع في آب/أغسطس ١٩٩٩. ونحن مهتمون بالحصول على مزيد من التوضيح المتعلق بهذه الحالة، وعلاقتها بالالتزامات التي تعهدتها الأطراف على أساس مذكرة التفاهم بشأن التعاون في الشؤون القانونية.

وفي الختام، سيواصل وفد بلادي دعم عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية التي تشكل أنشطتها في تيمور الشرقية اختبارا جادا لفعاليتها في حل مختلف أنواع المشاكل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أُدلي الآن ببيان موجز بصفتي ممثلا للولايات المتحدة.

لقد دهشت لما بدا من توافق في الآراء ولمجمل الآراء التي أُعرب عنها اليوم بخصوص جميع المسائل تقريبا التي تناولناها وهي - الانتخابات، والأمن، والانتقال بعد الاستقلال، والعدالة، والمساءلة. ونحن نعتقد أننا نمر بمرحلة حاسمة بالنسبة لتيمور الشرقية. والولايات المتحدة تؤيد تمام التأييد البرنامج الانتخابي الضيق الذي اقترحته بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية والمجلس الوطني، وسرنا أن سمعنا السيد العنابي يقول إن التسجيل ماض على قدم وساق، وأن أكثر من ٤٠ في المائة من السكان باتوا مسجلين بالفعل، وأن خمسة أحزاب سياسية ترشحت للانتخابات رسميا. هذه أخبار طيبة بالنسبة إلينا.

ولقد ركز تقرير الأمين العام أيضا على الظروف الأمنية في فترة ما قبل الانتخابات. ونحن نقدر تقييمه مثلما فعل الآخرون. والحالة لا يزال يتعذر التنبؤ بها، وإننا نؤيد

توصيته بالإبقاء على العنصر العسكري في شكله الحالي بينما نراقب التطورات باستمرار.

وعلى غرار الآخرين، تتطلع الولايات المتحدة أيضا إلى تقرير الأمين العام في تموز/يوليه. ويحدونا الأمل في أن يتضمن ذلك التقرير، الذي ينبغي أن يحتوي على توصيات مفصلة بشأن الوجود الدولي بعد الاستقلال، استراتيجية للخروج تكون أكثر وضوحا مع وضع معايير لها. وينبغي أن تشمل تلك الاستراتيجية خططا للانتقال من عملية لحفظ السلام في الدرجة الأولى إلى برنامج للمساعدة الإنمائية في الأجل البعيد توفره مجموعة واسعة من الوكالات بالتشاور مع أبناء تيمور الشرقية، بينما نعمل على خفض عدد حفظة السلام بالتدريج حسبما تسمح به الظروف الأمنية.

ولكنني أريد أن أوضح أننا، نعتقد أيضا على غرار الآخرين، بأننا استثمرنا الكثير في تيمور الشرقية ولا يجوز أن نسمح بالانسحاب منها على نحو متهور يزعزع استقرار الحالة. وبغية تقويم الأمور ووضع أفضل البرامج، نحتاج إلى إجراء مشاورات وثيقة فيما بين الأمانة العامة والمجلس والدول المساهمة بقوات، ووفد بلادي يرحب بتشكيل فرقتي عمل في نيويورك وديلي لإحراز تلك النتيجة. ونتطلع أيضا إلى مؤتمر المانحين الذي سيعقد في كانبرا في حزيران/يونيه، حيث ستسنح الفرصة للقيادة التيمورية الشرقية بتقديم خطة ميزانية تبين المصادر المتوقعة للأموال وكيفية استعمالها في غضون السنوات المقبلة. والميزانية المعدة جيدا والواقعية حيوية من أجل كفالة استمرار دعم المانحين الدوليين.

ولقد سرني أن أسمع من السيد راموس – أورتا عن مفهوم الميثاق الوطني. ونحن نعتقد بأن الاستقرار الداخلي في تيمور الشرقية لا يمكن تعزيزه إلا إذا نبذت جميع الأحزاب السياسية أعمال العنف وحثت على التسامح والمرونة، مع الاعتراف بأن اختلاف الآراء أمر مُرحب به ومقبول في حكم ديمقراطي، وأحطنا علما بتعليقات السيد غوسماو والسيد راموس – أورتا في ذلك الصدد.

وفي ملاحظة نهائية وغير سارة، أصدرت الولايات المتحدة بيانا تعرب فيه عن خيبتنا العميقة إزاء الأحكام غير المناسبة إلى حد بعيد التي أصدرتها محكمة إندونيسية في قضية قتلة موظفي المساعدة الإنسانية التابعين للأمم المتحدة. وبصفتي رئيسا للمجلس، وبالنيابة عن أعضاء المجلس، أثرت المسألة مع البعثة الإندونيسية. ونحن جميعا نرحب بالأنباء التي تفيد أن المدعين العامين استأنفوا الأحكام، ولكنني أود أن أشدد على اعتقاد الولايات المتحدة بأن المساءلة عن الجرائم الماضية هي جزء هام من التحرك إلى الأمام. والمحكمة الإندونيسية المخصصة، وتحقيق بعثة الأمم المتحدة في الجرائم الخطيرة، ومحاكمة القضايا الجنائية بنجاح لأشخاص مثل يوريكو غيتياريز، وجاكوباس بير، كلها جزء من تلك المعادلة. ونود أن نرى إحراز مزيد من التقدم. وبعد مرور حوالى سنتين على أعمال العنف التي ارتكبت في آب/أغسطس ١٩٩٩، يجب أن نظل يقظين حيال تحقيق هدفنا، وأعتقد أننا نتفق جميعا على أن شعب تيمور الشرقية يستحق رد الاعتبار إليه.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

المتكلم التالي ممثل السويد. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سكوري (السويد) (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس مجلس الأمن على تنظيم هذه الجلسة، وأشكر الأمين العام المساعد هادي العنابي على إحاطته الإعلامية. وأرحب كذلك ترحيبا حارا بالسيد زانانا غوسماو والسيد خوسيه راموس – أورتا.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي

وهي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا ولتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن آيسلندا والنرويج، البلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالتقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية خلال الشهرين الماضيين في تنفيذ ولايتها، ويؤيد الاتحاد الأوروبي تمام التأييد السيد سيرجيو فييرا دي ميللو في الجهود التي يبذلها من أجل كفالة التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩) و ١٣٣٨ (٢٠٠١). إن هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق استقلال مبكر لتيمور الشرقية بات بالتأكيد قريب المنال. والخطوة السياسية الرئيسية التي اتخذت خلال الأشهر الثلاثة الماضية نحو نيل تيمور الشرقية الاستقلال تتمثل في وضع لائحة انتخاب المجلس التأسيسي. ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بنجاح انتقال تيمور الشرقية إلى الاستقلال، ويؤيد الجدول الزمني للانتخابات. ونحن سنساعد العملية الانتخابية في مجال رصد الانتخابات فضلا عن التربية المدنية.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالارتياح لسماعه أن ثمة تدابير تتخذها بعثة الأمم المتحدة بغية كفالة مشاركة واسعة في عملية وضع الدستور، ويعتقد أن باستطاعة الواعظين المدنيين أن يضطلعوا بدور هام في بناء تيمور الشرقية المستقلة. ونشجع بعثة الأمم المتحدة على مواصلة بذل هذه الجهود. ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا ببرنامج تثقيف الناخبين الذي يجري تنفيذه.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق إزاء الوتيرة البطيئة في عملية التيمرة الجارية. فينبغي تعزيز جهود التوظيف وبناء القدرات في جميع مجالات الحكم، بما في ذلك، على صعيد المقاطعات، بغية كفالة الحكم الرشيد للبلاد بعد نيل الاستقلال الكامل. ونقدر سماعنا لتقييم الأمانة العامة للتقدم المحرز في هذا الميدان.

ويظل الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق خطير إزاء المسألة التي لم يوجد لها حل حتى الآن وهي تتمثل في الميليشيات المسلحة والعدد الكبير من اللاجئين من تيمور الشرقية الباقين في مخيمات تيمور الغربية، وما يترتب على ذلك في الحالة الأمنية في تيمور الشرقية. وفي حين أن الاتحاد الأوروبي يرحب بالجهود التي تبذلها إندونيسيا من أجل تحسين العلاقات مع تيمور الشرقية، نناشد حكومة إندونيسيا تنفيذ جميع التدابير الواردة في قرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠).

ونظرا للتهديد المتواصل التي تشكله أنشطة الميليشيات، فإن الاتحاد الأوروبي يلاحظ تقييم الأمين العام المتعلق بالحاجة إلى الإبقاء على عنصر عسكري في شكله الحالي حتى تردنا من الأمين العام تقارير أكثر تفصيلا عن التطورات في الحالة الأمنية. والمهم أيضا أن يدعم المجتمع الدولي بناء قوة الدفاع لتيمور الشرقية. واستمرار وجود الشرطة المدنية الدولية هام حتى تتمكن شرطة تيمور الشرقية من العمل.

ويلاحظ الاتحاد مع الارتياح الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، وأطراف أخرى ذات صلة بهدف زيادة عدد اللاجئين العائدين إلى تيمور الشرقية. ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق خطير إزاء أن الذين ينتظرون العودة قد لا يستطيعون القيام بذلك في الوقت المحدد للتصويت في الانتخابات على إنشاء المجلس التأسيسي في آب/أغسطس. ونحث حكومة إندونيسيا على وضع اللمسات الأخيرة على ”الخطة الشاملة“ وتنفيذها، وهي

الخطة الرامية إلى إعادة توطين واستيطان اللاجئين دون مزيد من الإبطاء.

إن من المخيب للآمال جدا أن اختصاص المحكمة المخصصة لحقوق الإنسان سيقتصر على الأعمال التي ارتكبت بعد الاستفتاء الشعبي الذي جرى في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩، مستبعدا بالتالي جرائم خطيرة عديدة. والاتحاد الأوروبي يتوقع أن تتعاون إندونيسيا مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وكذلك مع الإدارة المؤقتة، وفقا لمذكرة التفاهم لضمان المحاكمة على انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في تيمور الشرقية خلال ١٩٩٩.

لقد أعرب الاتحاد الأوروبي فعلا عن خيبة أمله العميقة إزاء الأحكام الصادرة يوم ٤ أيار/مايو ضد ستة رجال فيما يتصل بقتل ثلاثة من موظفي مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يوم ٦ أيلول/سبتمبر سنة ٢٠٠٠ في أتامبوا، بتيمور الغربية. إن الطريقة الوحشية التي تم بها القتل لا تبدو منعكسة انعاكسا مناسبا في الأحكام التي صدرت. إنها تمثل ضربة للجهود المبذولة لضمان سلامة وأمن كل أفراد الأمم المتحدة العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. والاتحاد يرحب بقرار المدعي العام باستئناف الأحكام. ونحن نتوقع أن تحترم محكمة الاستئناف التزام إندونيسيا في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأن يعامل القتلة في أتامبوا بما يتفق مع المعايير الدولية للعدالة والإنصاف.

والاتحاد الأوروبي يرحب بالفريق العامل المعني بالتخطيط في فترة ما بعد ولاية الإدارة المؤقتة، ويرحب أيضا بإنشاء قوة العمل المتكاملة في المقر. ونلاحظ أيضا وجهات نظر الأمين العام بشأن ضرورة وجود دولي كبير بعد الاستقلال. ونتطلع إلى المزيد من التوصيات في تقريره القادم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلمة التالية ممثلة استراليا. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة وينسلي (استراليا) (تكلمت بالانكليزية): شكرا، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع المفتوح وإتاحة الفرصة لنا للمشاركة في نظر المجلس في مسألة تيمور الشرقية.

إن مستوى الاهتمام في اجتماع اليوم المفتوح، سواء بين أعضاء المجلس أو غير الأعضاء، أمر سار مطمئن. ومن الطبيعي جدا لاستراليا، باعتبارها بلدا في منطقة آسيا - المحيط الهادئ، وأحد أقرب جيران تيمور الشرقية، أن تهتم وأن تشارك. ولكن تيمور الشرقية الآن محل المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة، بانتقال فريد من نوعه يجري حاليا، قرره هذا المجلس. وشعب تيمور الشرقية يؤمن إيمانا كبيرا بالأمم المتحدة. إنه يعرف، كما نعرف نحن، أن اهتمام والتزام المجتمع الدولي المستمرين ضروريان لبلوغ نتيجة طويلة الأجل وناجحة في تيمور الشرقية.

وفي هذا الصدد، يسرنا بشكل خاص أن السيد زنانا غوسماو، رئيس المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، والسيد خوسيه راموس - هورتا، عضو المجلس للشؤون الخارجية في إدارة تيمور الشرقية الانتقالية، تمكنا من الحضور هنا اليوم. إن وجودهما ونفاذ بصيرتهما، ومترلتهما ومشاعرهما، تنقل حقيقة تيمور الشرقية نقلا حيا إلى هذه القاعة. إنهما يمثلان، بشكل أوضح مما يمكن أن تمثله أية إحاطة إعلامية أو تقرير، طبيعة عملية الانتقال كما تؤثر على أبناء تيمور الشرقية أنفسهم، والأولويات والتحديات التي يواجهونها الآن والتي سيحتاجون إلى مواجهتها في المستقبل.

أريد أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد السيد العنابي على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن تقرير الأمين العام المرحلي عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. واستراليا ترحب باعتراف الأمين العام بالتقدم في العملية الانتقالية خلال الأشهر الثلاثة الماضية، ونحن نؤيد حكمه بشأن الأوضاع السياسية والأمنية الراهنة في تيمور الشرقية، وعلى وجه الخصوص وجهة النظر القائلة بأننا يجب أن نبقي على نهج متزن يضمن استثمار المجتمع الدولي الكبير في مستقبل تيمور الشرقية.

إن حالة عدم اليقين المستمرة بشأن الحالة الأمنية في تيمور الغربية تقتضي بالتأكيد هذا النهج الحذر. وحكومة بلدي لا تزال تشعر بقلق عميق بشأن المخيمات في تيمور الغربية، التي يعيش فيها بلا مهرب عشرات الآلاف من لاجئي تيمور الشرقية، المحرومين من القدرة على تقرير مستقبلهم. وهذا شاغل إنساني وأمني على حد سواء. إن العودة أو التوطين العاجل للاجئين الباقين أولوية هامة ملحة لا استقرار وأمن تيمور الشرقية في المستقبل. والانتخابات التي ستجرى قريبا والإمكانية الحقيقية للحرمان من حق التصويت لجانب كبير من المصوتين المحتملين من أبناء تيمور الشرقية يجعل الحل العاجل للوضع أكثر أهمية.

إن القضاء على تخويف الميليشيات، ووصول العاملين في مجال المساعدة الإنسانية إلى المخيمات دون عائق، والتدابير الفعالة لمواجهة التضليل الإعلامي وعملية التسجيل الموثوق بها، لا تزال جميعا متطلبات رئيسية لكي يتحقق النجاح لهذا. ونحن نرحب بالمناقشات التي جرت مؤخرا بين الحكومة الإندونيسية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشأن خطط التسجيل والعودة، ولكننا نؤكد ضرورة العمل العاجل الحاسم. ونحث جميع الأطراف الآن على اتخاذ الخطوات اللازمة للتحرك بالعملية قدما.

إن استراليا تؤيد بقوة رأي الأمين العام بضرورة الإبقاء على المكون العسكري للإدارة الانتقالية عند مستواه الراهن في الوقت الحالي على أن تستعرض الإدارة الانتقالية هذه المسألة مرة أخرى بعد انتخابات الجمعية التأسيسية. وكما قال متكلمون عديدون قبلي، يجب في أي استعراض يجرى مراعاة الوضع الأمني على أرض الواقع، وفي رأينا بشكل خاص على طول الحدود، ولكن في تيمور الغربية أيضا. بالإضافة إلى هذا ترى استراليا أن أي قرار بتخفيض حجم قوات حفظ السلام يجب أن يقوم أيضا على تقييم وتفاهم واضحين للاحتياجات الأمنية المحتملة في تيمور الشرقية بعد الاستقلال.

أود أيضا أن أؤكد أن أي خفض للقوات من الضروري أن يكون جزءا من استراتيجية خروج شاملة. وقد أكد هذا المجلس وكذلك أعضاء الأمم المتحدة في مجموعها باستمرار أهمية وضع استراتيجية واضحة لخروج عمليات الأمم المتحدة، سواء في تيمور الشرقية أو في غيرها. وفي هذا الصدد، نعتقد أن تقرير الأمين العام يمكن أن يفيد أكثر لو أولى هذه المسألة الهامة اهتماما أكبر.

واذا ما اتخذت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي القرار السليم الآن في الأشهر القادمة بشأن المسائل السياسية والمسائل الأمنية أيضا، فإن عملية انتقال تيمور الشرقية ستتوفر لها إمكانية أن تصبح قصة نجاح كبير للأمم المتحدة.

حتى الآن، حققت الإدارة الانتقالية النجاح في إقامة عملية انتقال سياسي كبيرة، لكن هذه العملية أقل من أن تكون كاملة. واذا ما اتخذت قرارات خاطئة خلال الأشهر المقبلة، فسيترتب على ذلك خطر ليس بالنسبة لتيمور الشرقية وشعبها فحسب، وإنما بالنسبة لوضع المنظمة ومصداقيتها. إن اختصار الإجراءات أو الاقتصاد بالنفقات قد يكون مغريا، وبخاصة عندما تبدو الأشياء سلسة بشكل

معقول، وعندما لا تكون على المنظمة أو الدول الأعضاء بها ضغوط وأزمات أخرى عديدة تعنى بها، لكن هذا يحمل مخاطر حقيقية. إنه قد يكلف فعلا تكلفة أكبر على المدى البعيد، إذ يجري التعامل مع حالة هشة ودولة وليدة ضعيفة ضعفا واضحا. ومع أني أشير هنا إلى النفقات بالمعنى الواسع، فإن السحب المقترح للدعم الذي يقدم حاليا عن طريق أنصبة مقررة سيربك بشكل حاد العملية الانتقالية وهو شيء تعارضه استراليا معارضة قوية في الوقت الحالي.

وإذا كان من الواضح أن تيمور الشرقية بحاجة إلى دعم ومشاركة الأمم المتحدة القويين لتحقيق استقلالها بنجاح، فمن الأوضح أن تيمور الشرقية المستقلة حديثا ستتطلب دعما دوليا كبيرا، بما في ذلك المكون العسكري ومكون الشرطة المدنية ودعم الإدارة المدنية، إذا ما أريد لها أن تصبح دولة ديمقراطية معتمدة على ذاتها.

إننا نؤيد تأييدا قويا جهود الفريق العامل المعني بالتخطيط لفترة ما بعد انتهاء الإدارة الانتقالية وقوة العمل المتكاملة ولتقديم صورة دقيقة للاحتياجات والموارد المتاحة لفترة ما بعد الاستقلال. ونتائج جهود التخطيط هذه ستكون حاسمة بالنسبة للقرارات بشأن حجم وجود ما بعد الاستقلال ونطاقه وإدارته والدعم المالي اللازم له. هذه جميعا مواضيع ذات صلة بالمؤتمر الدولي للمانحين الذي سوف تستضيفه استراليا في كانبرا في منتصف شهر حزيران/يونيه.

ومن شأن هذا المؤتمر الذي سوف يعقد في حزيران/يونيه أن يهيئ فرصة هامة للمانحين الدوليين لكي يجددوا دعمهم لتيمور الشرقية. ومن بين التدابير الرئيسية لإرساء أسس الثقة في نفوس المانحين بهذه الدولة الناشئة حديثا النهج الذي تتبعه إزاء الإدارة الاقتصادية. والمسؤولية المالية عنصر جوهري لحكومة فعالة في أي مكان، وليس ثمة شك في أن المسؤولية المالية ضرورية من أجل إنشاء حكومة فعالة، في تيمور الشرقية في المستقبل. وفي هذا الصدد، فإن أي زيادة في توسيع ميزانية تيمور الشرقية بدرجة كبيرة تتجاوز المستوى الذي جرى الاتفاق بشأنه مع المانحين في المؤتمرين الدوليين للمانحين اللذين عقدا في لشبونة وبروكسل من شأنها أن تثير القلق ، نظرا لآثارها فيما يتعلق بالإدارة المالية الحكيمة والأعباء المحتملة على تمويل الدين على الأجل الطويل.

لقد أكدتُ بصورة مستمرة لهذا المجلس، في مناقشات سابقة بشأن تيمور الشرقية كانت مفتوحة لغير أعضاء المجلس، على أهمية نقل المسؤولية بصورة تدريجية إلى التيموريين الشرقيين، الأمر الذي يشار إليه في مصطلحات الأمم المتحدة بصفته ''تيمرة''، بصدد إنشاء تيمور الشرقية حكومة لنفسها في المستقبل. ونجاح التيمرة وبناء القدرات عاملان ضروريان على حد سواء لنجاح نقل السلطة من الأمم المتحدة إلى إدارة تيمورية شرقية فعالة. وبصراحة، لم يتحقق حتى الآن تقدم كاف في هذا المجال. ومن أجل هذا السبب ، شعرت بسرور بالغ عندما سمعت هذا الصباح ما ذكره السيد خوزيه راموس - هورتا بشأن عزم القيادة التيمورية الشرقية على تكثيف هذه العملية.

وبناء الثقة في مجال المحافظة على القانون والنظام، بما في ذلك القيام بصورة تدريجية بإنشاء جهاز تشغيلي للشرطة في تيمور الشرقية، يعد عنصرا هاما في عملية انتقال تيمور الشرقية. واستراليا ملتزمة بالإبقاء على وجود الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في تيمور الشرقية بعد الاستقلال حالما يتم إنشاء جهاز كامل التشكيل لشرطة محلية.

العدالة والمصالحة والمحاسبة الفعالة عناصر ضرورية أيضا لتحقيق الاستقرار على الأجل الطويل في تيمور الشرقية. ونُرحب بالمرسوم الذي أصدره مؤخرا الرئيس وحيد بإنشاء محكمة مخصصة لحقوق إنسان لمحاكمة

انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩، ونحث السلطات الإندونيسية على أن يشمل المرسوم كافة الحالات الخطيرة لإساءة المعاملة بشأن حقوق الإنسان التي وقعت في المرحلة السابقة لاقتراع آب/أغسطس ١٩٩٩ وفيما بعد تلك المرحلة، على حد سواء. وهنا، أجد لزاما عليَّ أن أضم صوت استراليا إلى أصوات الذين استمعنا إليهم هنا اليوم عندما أعربوا عن قلقهم البالغ إزاء الأحكام التي أصدرتها محكمة منطقة شمال جاكرتا مؤخرا ضد الأشخاص المسؤولين عن قتل ثلاثة موظفين كانوا تابعين لمكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أتامبوا وأن تلك الأحكام لم تكن متناسبة بأية حال مع خطورة الجرائم. وواضح، حسبما استمعنا بمزيد من التفصيل من السيد خوزيه راموس - هورتا، أن هذه الأحكام لا تعتبر في تيمور الشرقية أحكاما عادلة. وتلك الأحكام لا تؤدي يقينا إلى ردع الآخرين؛ ولا تشجع الموظفين في مجال الشؤون الإنسانية على العودة إلى تيمور الغربية.

ويوضح تقرير الأمين العام بصورة جلية أنه بالرغم من التقدم المحرز حتى الآن ، لا تزال توجد حالات كثيرة من عدم اليقين بينما تواصل تيمور الشرقية عملية انتقالها نحو الاستقلال. لقد بدأتُ كلمتي بالترحيب بمواصلة الالتزام الدولي بانتقال تيمور الشرقية. وأراني مجبرا على اختتام كلمتي بأن أكرر أن هذا الالتزام ليس موضع ترحيب فحسب، بل إنه ضرورة مطلقة. وتعرب استراليا عن موافقتها التامة على الحكم الذي أصدره الأمين العام بأن اتخاذ قرارات سابقة لأوانها بتخفيض وجود الأمم المتحدة الأمني أو المدني في تيمور الشرقية من شأنه أن يقوض الجهود الكبيرة والاستثمارات الكثيرة التي بُذلت واستثمرت حتى الآن ويسفر عن تكاليف هائلة على الأجل الطويل تتكبدها الأمم المتحدة - وهي تكاليف ستزيد إلى حد كبير في نهاية المطاف عن التكاليف التي سوف تتحملها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إذا أبقينا النهج الحالي المطرد والحكيم نحو الانتقال. وأعتقد أن من العدل القول إن الأمم المتحدة قامت خلال السنتين الماضيتين بدور استثنائي في تيمور الشرقية. ولكن من السابق لأوانه إلى حد كبير التصريح بأن المهمة قد تمت أو أننا نفذنا التزامنا تجاه شعب تيمور الشرقية.

ولا بد أن أؤكد بأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية تعد عملية معقدة وغير عادية، تم التفكير فيها في حالة أزمة وأنشئت استنادا إلى التزام سياسي قوي من المجتمع الدولي. وإذا أريد لها أن تنجح، فإنها تحتاج إلى التزام متواصل ومستمر وتخطيط وإدارة بتدبر عميق - ليس فحسب من جانب أشخاص مخلصين على أرض الواقع، مثل السيد سيرجيو فيرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام، وفريقه، أو الأفراد العاملين في الأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة، بل أيضا من الدول الأعضاء، بقيادة أعضاء هذا المجلس.

ولدينا الآن فرصة للقيام بعمل سديد إذا واصلنا اتخاذ قرارات مدروسة بعناية ومحسوبة، استنادا إلى حقائق، تقوم على أساس الحالة على أرض الواقع واستنادا إلى تقييمات موضوعية بما تدعو إليه الحاجة الفعلية. ولدينا أيضا إمكانية القيام بأعمال خاطئة. وليس بوسعنا أن نقوم بذلك - وليس بوسع هذا المجلس أن يقوم بذلك - وليس بوسع الأمم المتحدة أن تقوم بذلك، و لم يكن ذلك بوسع حفظة السلام أو موظفي الشؤون الإنسانية الذين لقوا حتفهم في تيمور الشرقية والغربية، ويقينا ليس ذلك بوسع التيموريين الشرقيين، الذين يعتمدون على مساعدة المجتمع الدولي والأمم المتحدة لهم في بناء مستقبل مستقر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نظرا لتأخر الوقت، وبموافقة المجلس، أعلق الجلسة الآن حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٥.